

« من الفصائل النحوية »

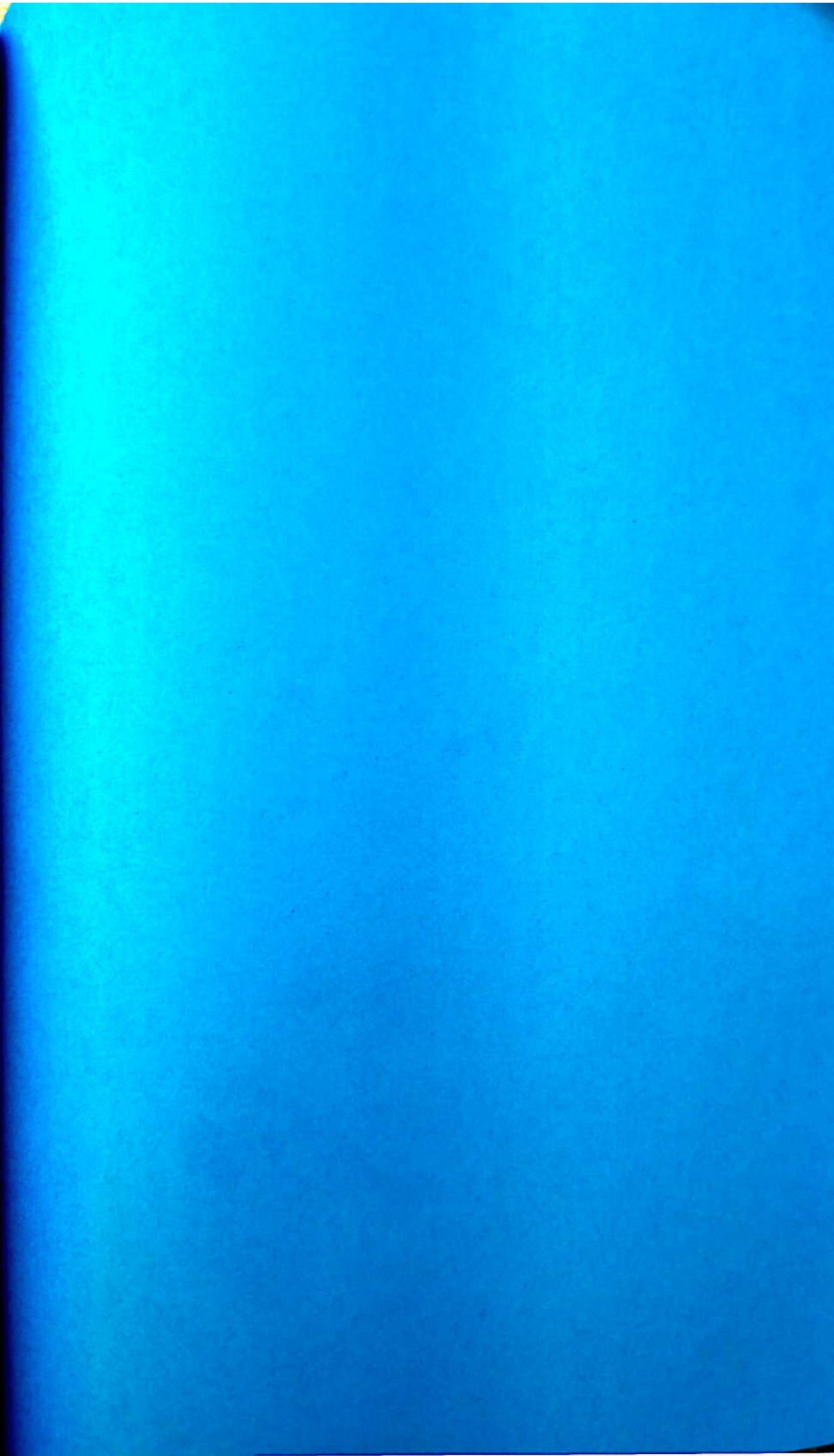
(Gramatical Categories)

« النوع والعدد »

ودور العلامة في تعيين الأصل والفرع

دكتور

طلبه عبد الستار



" من الفصائل النحوية " . (Gramatical categories) .

" النوع والعدد " .

" ودور العلامة في تعيين الأصل والفرع " .

د/ طلبة عبد الستار

مدرس علم اللغة - كلية دار العلوم
جامعة القاهرة ، فرع الفيوم

من أولويات الدرس اللغوي المعاصر الكشف عن تراكيب أساسية تتفق - أو تكاد تكاد - على أكبر قدر من اللغات، ولذا صب اهتمامه على الجانب المنطوق في دراسته للغة بصفة عامة، لاستنباط القوانين التي تشبه في دقتها جانبا من دقة قوانين العلوم بالتجريد والملاحظة واليقين للوصول إلى حقائق علمية ثابتة خاصة في بعض القوانين الصوتية^(*).
وفكرة الأصل والفرع تشكل أساسا مهما في بناء النحو العربي الذي نشأ مبوبا ومنظما منذ بدايات وضع القاعدة، التي تتسق في وضعها مع نظام التركيب وترابط أجزائه، إبان ابتكار نقط الإعراب، "العلامات الإعرابية" التي تنطلق من البنية العميقة "المعنى" الذي أوحى لأبي الأسود بتوظيف الملاحظة الذاتية المباشرة في وصف أوضاع الشفتين فتحا وضما وكسرا لاستقامة بنية السطح "اللفظ" وفقا للبنية العميقة عن طريق العلامة.

ويركز هذا البحث على دور العلامة في قضية الأصل والفرع، وإبراز هذا الدور في منجزات الدرس اللغوي المعاصر في الاهتمام بالعلامة، واعتبار علم اللغة جزءا من علم العلامات الذي يدرس كافة أنواع العلامات بما فيها العلامات اللغوية.

والعلامة التي هي مدار هذا البحث هي العناصر الصرفية التي تعطي دلالة وظيفية تمثل معاني التصريف، من تذكير وتأنيث ومحايمة، وتعريف وتكثير، وإفراد وتثنية وجمع، والعلامة هنا تتمثل في العلامة الإيجابية وكذلك السلبية أو العلامة الصفر.

ولقد اختار البحث فصيلتي النوع والعدد لما لهما من جوانب انفاق واختلاف في كثير من اللغات، بل إن فصيلة النوع لا يكاد يتفق الجنس في اللغة والجنس في الواقع^(*) في كثير من اللغات، أو أن العلاقة بين الجنس في اللغة والجنس في الواقع علاقة غير منطقية^(**)، وللعلامة دور مهم في هذه الناحية، حيث يظهر دور العلامة واعتماد اللغة

عليها في القول بالأصل والفرع ودور العلامة والنظام الصرفي.
والعلامة في فصيلة العدد خاصة التثنائية تدل على دقة النظام الصرفي في مدى

مطابقة العدد لمعدوده-العدد في اللغة والواقع إلا لأغراض بلاغية وكذلك في استخدام هذه
العلامة علامة إعراب فرعية،ومن هنا كان القول بالأصل للمفرد في جميع
اللغات،وبالفرع التثنائية والجمع بكافة أنواعه.

كما ركز البحث على إظهار دور العلامة في ربط قضية الأصل والفرع بفكرة
القياس ورد القول بالأصل والفرع إلى العلامة والافتقار إلى وجودها بوصفها معياراً من
معايير التصنيف والتبويب.

القياس وقضية الأصل والنوع :

يذكر ابن خلدون أن نحاة العربية استنبطوا من مجارى كلام العرب قوانين لتلك
الملكة (النطق بالعربية سليقة) مطردة شبه الكليات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع
الكلام ويلحقون الأشباه بالأشباه مثل أن الفاعل مرفوع،والمفعول منصوب،والمبتدأ
مرفوع. (١)

وإن فكرة الأصول والفروع وما تستتبعه من تحليل،هي الأساس الذي تقوم عليه
صور القياس النحوي "وفكرة القياس في شتى صورها مقترنة دائماً بقضية الأصل والفرع
والعلة". (٢)

ويتمثل القياس لدى الخليل في فكرتين رئيسيتين "فكرة العامل وفكرة الأصل
والفرع وما يستتبعه من تحليل". (٣)

وعلة القياس تتمثل في ثبوت الحكم من استقراء كلام العرب فيكون كلام العرب
المطرد شاهداً على الحكم النحوي وتكون العلة سمة من سمات المعيارية. (٤)

وكانت فكرة الأصل عماد أصل القياس الذي هو عماد النحو ودعامته وقد أضحي
الأصل في النحو قاعدة العلة والدليل والحكم (٥) ولذا جعل النحاة أدلتهم فيما توصلوا إليه
من أحكام أصولاً ارتضوها فكانت لأحكامهم أساساً كالقياس وجاء الخليل بن أحمد فجعل
لهذه الأدلة أصولاً كلية تسمى القواعد الكلية-ظهرت في الكتاب لسيبويه كوجوب انحطاط
الفرع عن الأصل فيما كان ثابتاً من حق الأصل. (٦)

الأصل والفرع في الدرس المعاصر :

ويهتم الدرس اللغوي المعاصر بقضية الأصلية والفرعية اهتماما كبيرا، وذلك لبناء نظرية النحو التحويلي على أساسين الأول: الأصلية وهو ما يعرف بالتركيب الباطني أو البنية العميقة ومقياسها الكفاءة أو المقدرة على اللغة، الثاني: الفرعية أو ما يعرف بالتركيب السطحي ويمثلها الأداء الفعلي للكلام^(٧).

ومن هنا فإن المنهج التحويلي يرى أن قضية الأصلية والفرعية قضية أساسية في فهم البنية العميقة وتحويلها إلى بنية السطح.^(٨) والقول بالأصلية والفرعية يؤدي إلى القول بوجود تراكيب أساسية عالمية أي تراكيب أساسية تنطبق على اللغات جميعا: أو تحصر أنواع التعبير في اللغات جميعا، وهذا هو المعمول به في النحو التحويلي.^(٩)

الأصل والفرع عند نحاة العربية :

ومما سبق يتضح اهتمام علماء العربية بقضية الأصلية والفرعية منذ الأطوار الأولى من نشأة القاعدة النحوية التي بنيت على القياس حيث كان الأصل في النحو قاعدة العلة والدليل والحكم، ولا يقتصر علماء العربية بالقول بالأصلية والفرعية في النحو فقط، فهناك القول بالأصل والفرع في المعجم الدلالي^(١٠)، وأصوات العربية^(١١)، وأبنيتها الصرفية^(١٢) وتفعيلات الشعر العروضية^(١٣) وكذلك في الدرس البلاغي.^(١٤)

ونكر الزجاجي أن الخليل وسائر البصريين يرون أن المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف، وهذا هو الأصل، ثم عرض لأسماء بنيت فنكر أن علة منعها من الإعراب مشابهة الحروف والأفعال التي أعربت إنما وجب لها ذلك لعل مضارعة الأسماء --- وكل اسم رأته معربا فهو على أصله، وكل فعل رأته معربا فقد خرج عن أصله، والحروف كلها مبنية على أصولها.^(١٥)

وجعل نحاة العربية من مفردات اللغة أصولا وفروعا من حيث دلالتها على الجنس والعدد والتعيين، وجعلوا من علامات الإعراب ما هو أصل مثل الحركات، وما هو فرع وهي سائر العلامات التي تدل على التصرف في الإعراب.

وكثير من الأفكار التي طرحت من قبل نحاة العربية في قضية الأصلية والفرعية تحتاج إعادة نظر، مثل أن الأسماء أقوى تمكنا في النفس والعقل ومن ثم كانت أثبت في

الحفظ من الأفعال، وهذا ما عناه الخليل بقوله إنها الأول، ويؤكد فندريس بقوله "مما لا جدال فيه أن الأسماء والأعلام بوجه عام هي أول ما ننسأه ونفقد الأسماء المشخصة التي ليست في الغالب إلا أسماء أعلام بأسرع مما نفقد الأسماء التجريدية، والتجريدي أكثر بقاء من المشخص ويمكن تفسير ذلك بأن التجريدي ينفذ إلى المخ بعد مجهود عقلي ويتطلب في الذهن تركزا، أما المشخص فليس إلا انعكاس الأشياء في مرآة الشعور. (١٦)

ومما يؤكد ما ذهب إليه الخليل من تمكن الأصل وقوته ما ذكره فندريس هنا وكذلك الدلالة المعجمية المفردة "أصل" حيث أصل الشيء قوي واشتد بأصل: ثبتت ويرسخ، والأصل أسفل كل شيء وأصل الرأي استحکم وجاد (١٧) تلتقي في كثير من معانيها مع ما يقصد من الدلالة الاصطلاحية لكلمة "أصل" التي ربما تعني الأسبق استعمالا، أو الأول زمنا كما يبدو من استعمال الخليل لكلمة أول أو الأكثر استعمالا. بما يعني الطرد والذئوع، أو المجرد من العلامة ويؤكد القوة والثبات في الأصل والدلالة المعجمية لكلمة "فرع" حيث ورد في اللسان الفرع أعلى كل شيء، وجمعه فروع، وهو مأخوذ من فرع الشجرة، أي غصنها يقال: فرع الشيء يفرعه فرعا وفراغه إذا علاه. (١٨)

الأصل والباب النحوي :

وتمتد فكرة الأصل والفرع في أبواب النحو العربي، فتزد كل ظاهرة نحوية متجانسة إلى أصل واحد، "كالشجرة" ترد جميع أفرعها إلى جذر واحد فلعمل النحوي أصل واحد، وللإعراب أصل واحد، وللبناء أصل واحد، ولكل باب من أبواب النحو قاعدة عامة واحدة تسمى أصل القاعدة، وللکلمة اسما أو فعلا أو حرفا - أصل مجرد لوضعها صيغة ودلالة وللجملة أصل مجرد واحد يربط أجزاءها، وللأدوات النحوية المتجانسة أصل واحد يسمى أصل الباب. (١٩)

والعلاقة بين الأصل والفرع علاقة إتمام وافتقار، فالفرع مفتقر إلى الأصل لأنه مبني عليه مثل المثنى والجمع والتعريف والنوع، ولذا يطلق الأصل في النحو العربي ويراد منه الآتي :

١- ما يستحقه الشيء بذاته.

٢- القاعدة.

٣- التجرد من العلامة.

٤- الأكثر الغالب.

٥- الأقدم تاريخاً.

ومن هنا جاءت قضية الأصلية والفرعية في الدرس النحوي في أبواب متعددة

من أهمها :

أ-المذكر أصل للمؤنث الذي هو فرع عليه.

ب- المفرد أصل للمثنى والجمع اللذين هما فرعان عليه.

ج-المذكر أصل للمعرف الذي هو فرع عليه.

د- التصغير يرد الكلمات إلى أصولها.

هـ- القلب المكاني دليل على أن للكلمة أصلاً قبل هذا القلب وما يتصل بذلك من

إعلاء وإبدال.

و- الخلاف في أيهما هو الأصل : الفعل أو المصدر.

علم اللغة والعلامة :

ويركز هذا البحث على دور العلامة في تعيين الأصلية والفرعية في فصيلتي النوع والعدد، وذلك من خلال المعلم وغير المعلم، لما للعلامة من بروز في الدرس اللغوي المعاصر والذي يدرس اللغة بوصفها نظاماً من العلامات الاصطلاحية ذات الدلالات الاصطلاحية. وعلم اللغة جزء من علم أعم هو علم العلامات (السيمولوجيا) . وتعتمد العلامة إلى درجة ما على الإرادة الفردية أو الاجتماعية، حيث يرى دي سوسير أن المشكلة اللغوية هي قبل كل شيء "سيمولوجية"، وكل تقدم أحرز في علم اللغة يستعير أمنيته من هذه الحقيقة. (٢٠)

ويهتم الدرس اللغوي الحديث منذ دي سوسير بالعلامة. أياً كان نوعها - حيث تم دراسة أنظمة كثيرة من العلامات الخاصة تلك التي تقوم على الإشارة من تلك التي تخاطب العين، والتي تخاطب السمع غير اللغة بمعناها المعروف. والعلامة اجتماعية^(٢١) بطبيعتها (فهي من صنع الفرد والمجتمع) وفي هذا دلالة

واضحة على أن المعلم إنما هو فرع على غير المعلم، أو استعمل بعده. فالعلامة على اختلاف أنظمتها تبدأ فردية ثم يذيع استعمالها، حتى يصبح متعارفا عليها في بيئة استعمالها سواء على مستوى نظم علامات الإشارات أو غيرها من نظم العلامة.

العلامة بين اللفظية والمعنوية:
ويقسم علماء اللغة العلامة وفقا للشكل والباب النحوي "الدلالة النحوية" إلى معنوية

وأخرى لفظية.

١- تتمثل العلامة المعنوية في الفاعلية والمفعولية والخبر --- الخ.
٢- وتتمثل العلامة اللفظية في العناصر الصرفية "المورفيمات" التي تدل على معنى نحوي مثل أن تكون سابقة PREFIX مثل الألف واللام في كلمة (الرجل) وقد تأتي حشوا INFIX وذلك نحو ياء التصغير في (رجيل) أو تكون العلامة لاحقة SUFFIX، وذلك في علامة جمع المذكر السالم أو التثنية، أو التأنيث أو نحو التتوين الذي يلحق الاسم المتمكن دلالة على خفته.

العلامة وتحديد الفصائل النحوية:

والعلامة أهمية كبيرة في تعيين الفصائل النحوية، ويراد بها في هذه الحالة المعاني التي يعبر عنها بواسطة دوال النسبة، فالنوع والعدد والزمن - كلها فصائل نحوية تسعى دوال النسبة إلى التعبير عنها. (٢٢)

ومن أمثلة الأصول مبدأ ذي العلامة وغير العلامة، في تصنيفات الأبواب اللغوية كأقسام الكلام والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وأزمنة الفعل وأنواعه وعلامات كل فرع. (٢٣)

وأما العلامة التي هي موضوع البحث فهي التي "تدل على معنى نحوي لم يكن ليعينه الاسم من قبل" (٢٤) وهي العنصر المعبر عن المورفيم تعبيرا شكليا، وتوجد في النطق، وهي من نوع القرينة اللفظية .

وقد اهتم التراث النحوي بالعلامة اهتماما كبيرا، وذلك لأن النحو العربي قام على شيء من التصنيف والتبويب، والوصف، والتحليل القائم على استقراء كلام العرب وقد ميز علماء العربية بين المعلم وغير المعلم منذ ابتكار نقط الإعراب .

ويقول ابن عصفور أنهم - النحاة الأوائل - جعلوا التثنية والجمع فرعين عن الأفراد، وكذلك جعلوا علامة التصغير ولم يجعلوا علامة التكبير، لأن التصغير فرع عن التكبير، وكذلك أيضا جعلوا الألف واللام علامة للتعريف، ولم يجعلوا للتكبير علامة، لأن التعريف فرع التكبير، فإن كان التكبير فرعا عن التعريف جعلوا له علامة لم تكن في التعريف وهي التثنية نحو قولك سيبويه وسيبويه آخر. (٢٥)

وفي هذا الشأن يذكر سيبويه أن النكرة أخف ومن ثم ينصرف أكثره في النكرة عليهم من المعرفة، وهي أشد تمكنا لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تعرف به، ومن ثم ينصرف في النكرة، ويذكر في العدد: "اعلم أن الواحد أشد تمكنا من (الجميع) (الجمع) لأن الواحد الأول، ويذكر سيبويه في النوع. "واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث، لأن المذكر أول، وهو أشد تمكنا، وإنما يخرج التانيث من التكبير، ألا ترى الشيء على كل ما أخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أو أنثى، والشيء ذكر. (٢٦)"

ويستتبط مما ذكره سيبويه أن النكرة أخف، وكذلك المذكر والمفرد، بأن هذه الأصول "الأصل" هي الأساس في الاستعمال، الأسبق زمنا في الاستعمال، واللغة إنما تبدأ بسيطة في أطوارها الأولى ثم تأتي مرحلة التركيب ويؤكد هذا القول إشارة النحاة إلى طورين أو أكثر للظاهرة اللغوية الواحدة حيث يعدون الطور الأول أصلا للطور الثاني الناتج عنه تاريخيا.

وخير دليل يؤكد صحة هذا الرأي دراسة النحاة لحروف المعاني، حيث يرى الكوفيون أن أصل "لكن" "لا كن ن" وفي هذا يقول الشاعر:

يلوموني في حب ليلي عواذلي ولكنني من حبها لعميد

ولا تدخل اللام إلا على إن وذهب الكوفيون إلا الفراء، إلى أن أصل "لكن" "لا" و"إن" والكاف، ثم طرحت الهمزة وسوغ الكوفيون بهذين الأصلين التاريخيين دخول اللام على خبر "لكن" في الشاهد السابق "لأن" "إن" بقيت بعد التركيب على ما كانت عليه من قبل التركيب. (٢٧) وقيل: إن هلا (٢٨)، ولولا (٢٩)، ولعل (٣٠)، وهيا (٣١)، وغير، أدوات مركبة.

ويرى الكوفيون أن "اللهم" أصلها جملة، هي بالله آمنا بخير، إلا أنه لما كثر في كلامهم، وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلبا للخفة وقال بعض الكوفيين إن

الأصول "يا الله أم" أي: أقصد "فحذفت الهمزة من فعل الأمر، واتصلت اليم المشددة باسم الله عز وجل فامتزجتا وصارتا كلمة واحدة." (٣٢)

العلامة وأطوار التطور في اللغة:

ويرى بعض اللغويين المحدثين أن اللغة مرت بأطوار مختلفة من البساطة والتركيب، ولكن الغالب من هذه الآراء ترجح ما ذهب إليه نحاة العربية. فيما ذهبوا إليه من أن الأصل هو طور البساطة، لذا وصفوا الأصل مثل المفرد والمذكر والنكرة بأنها أول وأنها أخف. حيث يرى بعض اللغويين أن اللغة مرت بأطوار مختلفة وتمثل في:

١- مرحلة الانفصال: وهو كون الكلمة مركبة من مجموعة من الأصوات تعبر عن فكرة دلالية بسيطة، وتتكون الكلمة فيها من مقطع واحد لا يقبل "السوابق" أو "الدواخل" أو "اللاحق" كما أنها تدل على فكرة واحدة بسيطة دون تعيين زمنها أو فاعلها أو هيتها أو غير ذلك من الدلالات الفرعية المكملة للمعنى.

٢- مرحلة اللصق: وفيها تتكون الكلمة من أصل يعد أساسا لها ولا يتغير هذا الأصل بزيادة أو تغيير في داخله، ولكن بلصق أصول أو زيادات في أوله وفي آخره فقط، ويعبر الأصل عن الفكرة الأساسية، أما الزيادات الملتصقة به فيضيف كل منها إلى هذه الفكرة دلالات معينة.

٣- الاشتقاق: فتتركب الكلمة في هذه المرحلة من أصول تعبر عن لفكرة الأساسية، وتصل بإضافة سوابق أو لواحق أو دواخل لتكوين المفردات التي تدل على الأفكار الأساسية وعلى بعض الأفكار الأخرى في الوقت نفسه. (٣٣)

وإن صحت هذه الفرضية فإن القول بفرعية المعلم على غير المعلم له شيء من التبرير وذلك من الناحية التاريخية فغير المعلم أسبق زمنا، وكذلك استعمالا، خاصة في العدد، والتكثير، وكذلك النوع، وهذا إنما يكون في المرحلة التي تسبق مرحلة اللصق. وقريب من هذا الرأي يرى بعض العلماء أن الصيغ مرت بثلاثة أدوار رئيسية تتمثل في الآتي:

١- تكون الصيغ من مقطع واحد.

٢- تكونها من مقطعين.

وهذه الفرضيات وإن كان لها ما يؤيدها من وجود الصيغ غير المعطمة أو هي الأسبق استعمالاً، قد لا تتفق هذه الفرضيات مع كثير من طبائع بعض اللغات، فهناك بعض اللغات تلجأ إلى المفردات المعجمية في العدد خاصة في التثنية مثل لفظ 'زوج' أو بعض 'الأعضاء' مثل (الشفتان، العينان، اليدان، الرجلان)، أو بوضع رقم العدد (٢) كما هو في الفارسية، وسنرى نماذج تطبيقية في بعض اللغات السامية وكذلك اللغة الإنجليزية.

كما يشكك في مصداقية هذه الفرضية أن كثيراً من اللغات لا تعتمد على النظام الصرفي الذي يعتمد الزوائد كثيراً في التأنيث والتذكير وإنما تعتمد على المفردات وتكون المفردات غير لصقية، وغير متعددة المقاطع، وفيها العلامة، أو مجردة منها وقد كان أخرج نحاة العربية أنفسهم من هذه الفرضيات باستنادهم إلى حاجة غير المعلم إلى العلامة أو لفقاده دون أي افتراض حيث يذكر ابن هشام: "أنه لما كان التأنيث فرع للتذكير احتاج لعلامة وهي إما تاء محركة وتختص بالأسماء 'كقائمة' أو تاء ساكنة وتختص بالأفعال ككلمت' وإما ألف مفردة 'كحلبى' أو ألف قبلها ألف فتقلب هي همزة كحمراء ويختصان بالأسماء. (٣٥)

وإن كان هذا القصور من قبل نحاة العربية يثبت أن العلامة طور من أطوار لتطور الذي يعترى الصيغ خاصة التي تدخل في إطار التأنيث أو التثنية والجمع وفق نظام صرفي بإضافة العناصر الصرفية الدالة على المعاني الصرفية تائياً وجمعاً وتعريفًا، وإن كانت الدراسات اللغوية المعاصرة تثبت أن التطور الصرفي يعد من أبطأ أنواع لتطور بالنظر إلى التطور الذي يعترى المفردات أو الأصوات. (٣٦)

ومما سبق يمكن القول بأن التصورات المطروحة في مضمار البساطة والتركيب في اللغة يؤدي إلى الاحتمالات الآتية:

١- السبق التاريخي "البعد الزمني".

٢- أسبقية الاستعمال.

٣- التطور الصرفي.

فالبعد الزمني تؤيده الفرضيات السابقة خاصة ما رآه شليخز أن اللغة بدأت

بكلمات بسيطة من مقطع واحد، ويؤيد هذه الفرضية تعلم الطفل اللغة، إنما يكون في كلمات بسيطة خفيفة مع أقل جهد عضلي لجهاز النطق عند الطفل.

العلامة والتأنيث في اللغة العربية:

"أسبقية الاستعمال وهذا ما استند إليه نحاة العربية في أن غير المعلم هو المستعمل وأنه لما استعمل افتقر إلى علامة تكون بسببها الفرع فهو منحط عن فرع "انحطاط فرع من أصل".

واحتمال التطور في النظام الصرفي بالنسبة للغات قائم، وله ما يبرره من الضرورة الملحة ويبدو هذا واضحا من قول ابن النحاس: "كان الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر، كما قالوا: عير وأتان، وجددي وعتاق، وحمل ورخل، وحصان وحجر إلى غير ذلك لكنهم خافوا أن يكثر عليهم الألفاظ ويطول عليهم الأمر فاقتصروا ذلك بأن أتوا بعلامة فرقوا بها بين المذكر والمؤنث تارة في الصفة كضارب وضاربة، وتارة في الاسم (امرؤ وامرأة و"مرء" و"مرأة" في الحقيقي وبلد وبلدة في غير الحقيقي، ثم إنهم تجاوزوا ذلك إلى أن جمعوا في الفرق بين اللفظ والعلامة للتوكيد حرصا على البيان فقالوا: كبش ونعجة، وحمل وناقعة، وبلد ومدينة. (٣٧)

ومن هنا تحتم على النظام الصرفي التدخل لوضع العلامة التي يتم التمييز على غرارها فالعلامة طارئة وهي تغير من شكل الصيغة، وفي هذا يذكر ابن الخشاب أن الأصول مستغنية بالأوضاع الأول عن العلامات الطارئة للفرق، وإنما ذلك أمر بابيه الفرع والمذكر والأصل لا يحتاج إلى علامة لأنه يفهم عند إطلاقه. (٣٨) ويؤكد هذا قول ابن جني الفروع هي المحتاجة إلى العلامات، والأصول لا تحتاج إلى علامة بدليل أنك تقول في المذكر قائم، وإذا أردت التأنيث قلت: قائمة فجئت بالعلامة عند المؤنث، ولم تأت المذكر بعلامة. (٣٩)

والأشياء الأول مفردة لا تركيب فيها، والثواني تحتاج إلى ما يميزها من الأول كاحتياج المؤنث والتعريف والنفي وشبهه لعلامات، لأنها فروع. (٤٠)

ويذكر الدكتور "نهاد الموسى" أن أخذ النحاة بالعلامة في التأصيل والتفريع كان يعتمد على مبدأ "التقابل الثنائي" إذ رأى النحاة أن العلامة دالة على الفرق بين المذكر

والمؤنث، والمفرد والجمع، والنكرة والمعرفة، والإثبات والنفي، وإن كانت هناك أمارات أخرى كالقول بأن النكرة أسبق تاريخياً من المعرفة، وأن المفرد أسبق تاريخياً من الجمع، وأن المذكر أسبق تاريخياً من المؤنث، لأن العلامة هي الأثر الملحوظ والدليل الملحوظ. (١١)

الأصل والفرع والأحكام الشرعية:

واستعمال علامات دالة على أن هذا الاسم متميز من ذلك من حيث الجنس أمر كانت تحرص عليه اللغات حرصاً بالغاً، وأحياناً يكون الجنس هو المميز الوحيد بين كلمتين مختلفتين معنى متماثلتين من الناحية الصوتية ومن ذلك في الفرنسية poids "بوا" بمعنى "الوزن" تنطق مثل poix "بوا" بمعنى "الفار" وإن اختلفتا كتابة - ولكن الأولى مذكورة فيقال "le poids" والثانية مؤنثة فيقال "la poix". (١٢)

ويعترض الدكتور "أحمد سليمان ياقوت" (١٣) على القول بأصلية المذكر وفرعية المؤنث في النحو العربي، ويرى أن المؤنث أصل أيضاً مثله مثل المذكر ويرى أن نحاة عربية نطلقوا في قولهم بأصلية المذكر وفرعية المؤنث من تأثرهم بالأحكام الشرعية، حيث أوجب تلك الأحكام أن يكون للذكر مثل حظ الأنثيين في الميراث، قال تعالى "للذكر مثل حظ الأنثيين" (١٤) وأن تكون القوامة للرجال دون النساء "الرجال قوامون على النساء" (١٥) وجعلت تلك الأحكام الرجل يعادل في شهادته امرأتين. في قوله تعالى "واشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان". (١٦)

وقد بنى النحاة على القول بأصلية المذكر وفرعية المؤنث أموراً مهمة منها: (١٧)

١- المنع من الصرف بسبب العلمية والتأنيث إشعاراً بأن المؤنث فرع، لذا فإنه لم يتمكن من الإعراب تمكن المذكر.

٢- أنهم قالوا بالتغليب، فإذا اجتمعت أسماء مذكورة مع أخرى مؤنثة فالحكم للأسماء المذكورة لأنها أصول.

٣- تنكير المؤنث واسع، لأنه رُد فرع إلى أصل، وتأنيث المذكر أذهب في التناكر والإعراب. (١٨)

وتأثر النحو بعلم أصول الفقه، وكذلك علم أصول النحو بالفقه وأصوله شيء

واضح، بل إن الإمام السيوطي في كتاب "الأشباه والنظائر" إنما قصد فيه أن يسلك بالعربية سبيل الفقه. (٤٩)

والقول بأصلية المذكر وفرعية المؤنث ليس متأثرا بالأحكام الشرعية وإلا لماذا القول بالأصلية في النكرة، والفرعية في المعرفة، ولماذا الأصلية في الأفراد والفرعية في التثنية والجمع؟ ولماذا القول بأصلية الإعراب في الأسماء؟

وفي غالب الظن أن قول النحاة بالأصلية والفرعية مرتبط باستقرار الكلام العربي، ملاحظته بعين الفحص والتدقيق، لذا بنوا قولهم بالأصلية والفرعية على وجود العلامة والافتقار إليها، وعلامة التأنيث تتخذ أنماطا متعددة يمكن أن تكون تاء كما في طالبة، ويمكن أن تكون ألفا ممدودة مثل حمراء، ويمكن أن تكون ألفا مقصورة مثل سلمى. وإنه لما كان المذكر أصلا، فإن إضافة التاء تنتج الفرع وهو المؤنث كقاعدة وقاعدة "وجميل وجميلة"، بعكس ما كان مؤنثا بالألف المقصورة فإنه مبني عليها، ولا يمكن حذفها كما حذفت التاء، ويترتب على ذلك ما كان مؤنثا بالألف أقوى مما كان مؤنثا بالتاء، الأمر الذي جعل التأنيث بالألف المقصورة يحل - في منع الصرف - محل سببين، بعكس ما كان مؤنثا فيضاف إلى العلمية. (٥٠)

العلامة والدرس البنيوي :

ومن هنا يمكن القول بأن العلامة هي الباعث الرئيس لنحاة العربية للقول بالفرعية، وذلك لأنها طارئة كما ذكر ابن هشام، وليس الاهتمام بالرمز أو العلامة غريبا على نحاة العربية، فلقد جعل الخليل للعلامة دورا مهما في الدلالة، وإن كان قد خالفه قطرب (٥١) بعد ذلك.

وكما اهتم علماء العربية بالعلامة واختلفوا في قيمتها الوظيفية على مستوى الدلالة. اهتم علماء البنيوية structuralism بدراسة الرموز والعلامات، وكذلك اهتم التحويليون بها، وذلك عندما عرضوا لقضية الأصلية والفرعية في مواضع مختلفة من بينها الألفاظ ذات العلامة mark والتي بدون علامة unmark بحيث انتهوا إلى أن الألفاظ غير المعلمة هي الأصل وهي أكثر دورانا في الاستعمال وأكثر تجردا، ومن ثم أقرب إلى البنية العميقة، فالفعل في الزمن الحاضر في الإنجليزية مثلا غير معلم (jump) و (lave) بينما الماضي تلحقه علامة (ED) (jumped)، (laved) والمفرد غير المعلم

(BOOK-BOY) والجمع تلحقه علامة (S) -BOYS -BOOKS وعليه فإن الزمن الحاضر أصل والماضي فرع، والمفرد أصل والجمع فرع. (٥٢)

وقد اهتم علماء البنيوية بدور العلامة اهتماما كبيرا حتى أنهم جعلوه أصلا ترتكز عليها آليات البحث. (٥٣)

ويؤكد الدكتور أحمد سليمان ياقوت بأن مرجعية قول نحاة العربية بالأصلية والفرعية في التذكير والتأنيث إلى الناحية الدينية التي تميز المذكر عن المؤنث ويذكر أن القول بأصلية المذكر فيه إهمال للعديد من الأسماء المؤنثة تأنيثا حقيقيا، وإلا فكيف يكون الأصل هو المذكر في نحو "فاطمة" و "زينب" و "خديجة" ويؤكد رؤيته هذه بقوله "الحقيقة لا يوجد سبب معتمد من الاستعمال اللغوي يعضد هذا التأصيل، وربما كانوا متأثرين بالناحية الدينية في تأصيلهم".

ولكن مثل هذه الألفاظ التي استند إليها الدكتور أحمد سليمان ياقوت هي جزء من التأنيث على مستوى المفردات في المعجم، وليست جزءا من النظام الصرفي، فهي وضعت هكذا زينب، وسعاد، وفاطمة، لا مذكر لها من لفظها، ولكن مثل هذه الملاحظة أشار إليها نحاة العربية في التراث اللغوي، وذلك حينما تعرضوا لمؤنث "رجل" من لفظها إنما يكون "رجلة" فالتاء تمثل وجها من نظام ثنائي للنوع يرد في المذكر والمؤنث، مثل رجل وامرأة وامرؤ، وامرأة، وابن، وابنة.

العلامة والنظام الصرفي :

والتأنيث في رجل - امرأة جاء من خلال المادة اللغوية لا من خلال النظام اللغوي حيث اشتملت المادة اللغوية للعربية لفظا يقع على المؤنث يغير اللفظ الذي يقع على المذكر وكذلك الأمر في اللغة الأردنية حيث يطلق على الرجل: مرد، والمرأة زنانة، وفي اللغة الإنجليزية يطلق على الرجل (MAN)، والمرأة (WOMAN).

وينبغي أن يوضع في الاعتبار أن كثيرا من اللغات لا تعتمد اعتمادا كبيرا على التمييز بين المذكر والمؤنث على نظام المفردات كما سيتبين من هذا البحث، أما بالنسبة للتأنيث في "رجلة" (٥٤) مؤنث "رجل" جاء التأنيث فيها من خلال النظام اللغوي لا المادة اللغوية حيث جاءت المادة اللغوية للعربية بلفظ واحد، ثم جاء النظام اللغوي للعربية ليوظفه

بشكل ثنائي حيث خص اللفظ بالمذكر حين غابت عنه (لاحقة التأنيث) ثم تم تغييره إلى المؤنث ومثل هذا في اللغة الأردنية كلمة لِرْطَا: بمعنى ولد وبغير بسيط لاحقة للتأنيث في نفس اللفظ فتتحول إلى لِرْطَاي: بنت. فالمادة اللغوية واحدة، ولكن العلامة هي التي ميزت وهي زيادة على مادة المذكر ومن هنا كان القول بالأصلية في التذكير.

وإن اللغة في الطريق الأول الذي يهمل العلاقة بين الفردين لا تعد اللفظين وجهين لجنس واحد، رجل و"امرأة" بخلاف الطريق الثاني الذي تعد اللغة فيه اللفظين

رجل و"رجلة" وجهين لجنس واحد يتمثلان في التذكير والتأنيث. (٥٥)

ونحاة العربية حينما قالوا بأهمية العلامة وأنها هي التي تنتج المعنى الصرفي للتأنيث إنما انطلقوا إلى هذا من خلال الاستقراء المبني على الوصف "واللغوي مهمته الأولى وصف الحقائق لا فرض القواعد" (٥٦) لذا تعددت أنماط علامة التأنيث ما بين الهمزة

مقصورة وممدودة وكذلك التاء وما بين مؤنث حقيقي وآخر مجازي.

ولقد أكد علماء العربية على دور العلامة وقالوا بالأصلية والفرعية على أساس الافتقار والحاجة من خلال الطرد، حيث بنى العرب الاطراد على معيار كثرة الاستعمال، والاطراد المستمر يسوغ تجريد قاعدة معيارية بعد خروج النادر عليها، حيث روي أن عيسى بن عمر وأبا عمرو بن العلاء كانا يبينان القواعد على الأكثر (٥٧)، وهناك ظواهر لغوية مطردة اطرادا مستمرا لا يقطعها أي شذوذ كاطراد رفع الفاعل والمبتدأ ونصب المفعول وجر المضاف. (٥٨)

ويرى اللغويون المعاصرون تصنيف الكلمات إلى مذكر ومؤنث إنما يكون وفقا للسمات النحوية حيث يعرف دافيد كريستل الأجناس "والجنس أصلها" "أنها المفاهيم العامة التي تجمع الحالات المختلفة للكلمات التي تمثل السمات النحوية". (٥٩)

واللغة العربية في التأنيث سارت مع المتفق عليه منطقيا، وذلك أن علامة التأنيث إنما جاءت لكي تفرق بين المؤنث والمذكر "فإذا كانت الصفة خاصة بالمؤنث من الناحية الحيوانية BIOLOGICAL، فلا داعي لإنهائها بعلامة التأنيث (التاء أو الألف) وذلك نحو امرأة حائض وطامث --- ومن ثم كان من المنطق ألا نقرنهما بحرف التأنيث لأمن اللبس من أن تكون لرجل، وكذلك الشأن لو كان الأمر متعلقا بما اتفق عليه اجتماعيا أنه

من خواص المرأة، نحو امرأة ناشز وامرأة طالق، فهذه الصفات إنما تكون للمرأة دون الرجل". (٦٠)

ويدخل هذا الأمر تحت ما أطلق عليه الدكتور "إبراهيم أنيس" قبول اللغة حيث يذكر أن فكرة التأنيث والتذكير قد اختلطت بعناصر لا تمت للمنطق العقلي بسبب ولأجل ذلك قسم النحاة العرب التأنيث إلى مؤنث حقيقي ومؤنث مجازي، ولكل منهما أحكامه اللغوية التي تشترك في أمور وتختلف في أخرى، لذا فاللغة تقبل نصوصا مثل المرأة الكاعب، والناهد، والأيم، والعافر، والمرضع. (٦١)

ولا يقتصر النظام اللغوي على العلامة الشكلية "اللاحقة" في التأنيث، ولكن قد يتحقق تأنيث الاسم من خلال الإسناد والصفة، فالذي يبين أن السماء "مذكرة" أو مؤنثة هو وصفها كأن تقول "السماء صافية" لا "الصافي" أو الإخبار عنها كأن تقول "أمطرت السماء" لا "أمطر". (٦٢)

الجنس والواقع والعلامة :

ليست العلامة لازمة لإثبات التأنيث في جميع الحالات، حيث يمثل وجودها أو عدم وجودها معيارا ضابطا صارما، ولكنها الكثرة والاطراد، وقد أشار ابن جني إلى عدم مطابقة النظام اللغوي في التذكير والتأنيث للواقع الطبيعي للأشياء وذلك بقوله "اعلم أن هذا الشرح غور من العربية بعيد --- كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، فمن تذكير المؤنث، قلا مزنة ودقت ودقها"، "ولا الأرض أبقل إبقالها"، ومنه أيضا قول الله عز وجل قلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي" هذا الشخص، وتذكير المؤنث واسع جدا، لأنه رد فرع إلى أصل، ولكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر". (٦٣)

ومن الأمثلة التي تبين أنه ليس ثمة تطابق بين اللغة والواقع في العربية أن هناك كلمات في المفرد تعامل معاملة المذكر بينما تعامل جمع هذه الكلمات نفسها معاملة المؤنث، ومن هذا "الكتاب" و"حمام" و"قلم" فكل من هذه الصيغ مذكر بينما جمع كل منها هي "كتب" و"حمامات" يعامل معاملة المؤنث، وكلمة "رجل" تجمع على "رجال" ومن صور جمعها "رجالات".

ولو كان التطابق بين اللغة والواقع حتميا لاتفتقت اللغات جميعا في تقسيم الأسماء

قسمة ثنائية إلى مذكر ومؤنث، ومن اللغات كالإيونانية ما يقسمه قسمة ثلاثية إلى منكر ومؤنث ومحايد، كما نجد أن أسماء الذوات لا تتطابق في اللغات جميعا من حيث الجنس فالقمر مذكر في العربية، مؤنث في الفرنسية، والشمس مؤنثة في العربية منكرة في الفرنسية. (٦٤)

وليس كل اسم عربي ينتهي بالتاء مؤنثة، فمعاوية علم على رجل وتقول قل معاوية "لا" قالت معاوية" وليس كل اسم ينتهي بألف مقصورة مؤنثا، فالهوى والجنون مذكران، وما كل اسم مختوم بألف ممدودة يعامل معاملة المؤنث فالغناء، والغناء، والهباء كلمات مذكورة. (٦٥)

وعكس هذه الظاهرة موجود في اللغة العربية نحو "سعاد، وزينب، وهند، وهذا يدل على أن العلامات ليست جامعة لكل مؤنث في اللغة مانعة من دخول المذكر، وهذا شأن القوانين اللغوية التي تختلف في ذلك عن العلوم الطبيعية والرياضية، فإن من شأن الأخيرة التقنين والتحديد والجمع والمنع. (٦٦)

والأسماء المجردة من علامة تأنيث خطية قال النحاة أنها مقدره واستلوا على صحة قولهم بظهور علامة التأنيث في التصغير بدليل ظهورها في تصغير "هند" "هنيدة"، "ودعد"، "دعيدة"، "وسعاد"، "سعيدة". (٦٧)

وربما يأتي هذا عن طريق قوانين التحويل، حيث يرى بعض اللغويين أن المعلم وغير المعلم من الجوانب التحويلية في النحو العربي، فالألفاظ غير المعلمة هي الأصل، وهي الأكثر دورانا في الاستعمال، وأكثر تجردا، ومن ثم فهي أقرب إلى البنية العميقة (٦٨)، كما يرى بعض اللغويين المعاصرين أن المعلم وغير المعلم من الأصول التي تنتظمها البنيوية (٦٩) وذلك لأن البنيوية تضم تحتها كل العلوم المهمة بدراسة الرموز والعلامات وأنسقة العلامات (٧٠) ويذكر بلومفيلد أن على اللغويين أن يهتموا بقضية الأجناس النحوية وأن يقارنوها في مختلف اللغات حتى يرصدوا الخصائص التي نزلت عالمية واسعة الانتشار على أقل تقدير. (٧١)

وقد لاقت دعوة اللغوي الأمريكي اهتماما كبيرا من قبل اللغويين حيث عكف الدرس اللغوي المعاصر على دراسة الجنس النحوي في كثير من اللغات وذلك عن طريق

المعالجة والتحليل بالمنهج المقارن من ناحية وكذلك التحليل في ضوء الدراسات التقابلية من ناحية أخرى.

حيث ينقسم الجنس في اللغات السامية "إلى مذكر ومؤنث فقط، أما ما يطلق عليه في اللغات الهندية الأوروبية اسم الجنس المحايد "NEUTRAL" فإن الساميين يلحقونه بأحد القسمين ولا يخصصونه بعلامة. (٧٢)

ويذكر الدكتور "محمود فهمي حجازي" أن اللغات السامية تصنف الأسماء من حيث الجنس إلى المذكر والمؤنث، ولا علاقة بين الواقع الخارجي والصيغ اللغوية. (٧٣)

وخلو الاسم المذكر من العلامة هو نفسه علامة، وبعض الأسماء المذكرة كما مضى في هذا البحث تظهر فيها علامة التأنيث من الناحية الشكلية، وحتى العلامات الإعرابية التي تصحب بعض الأسماء المؤنثة كالمنع من الصرف ليست مطردة.

ومن هنا فإن العلامة ليست معياراً صارماً في القول بالتأنيث، ولقد أورد سيبويه قول بعض العرب، ذهب نساؤك^(٧٤)، وذهب فلانة^(٧٥)، ولا مبرر لذلك إلا - تغليب الأصل وهو المذكر. (٧٦)

وليست العربية فقط هي التي تؤنث المذكر "معاوية" أو تذكر المؤنث، فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي "فهناك من الكلمات الفرنسية كلمات تنتهي بنهاية مؤنثة ولكن اللغة الفرنسية السليمة تعاملها معاملة المذكر. (٧٧)

التأنيث في لغات أخرى :

ومن اللغات ما يعتمد على علامة للمؤنث مثل اللغة العربية، ولا علامة فيها للمذكر، وهناك من اللغات ما يعتمد على علامة للمذكر وعلامة للمؤنث وكذلك علامة للمحايد.

والمحايد جنس ثالث، لا هو بالمذكر ولا هو بالمؤنث، وهو "في اللغة اليونانية والألمانية، وفيها DER لتعريف المذكر، وDIE للمؤنث، وDAS للمحايد --- وليس هناك قاعدة تضبط الأجناس الثلاثة في الألمانية فمن المؤنث ما هو جماد، وما هو من الأحياء وكذلك الأمر في المذكر، ومن المحايد ما هو عاقل وما هو من الجماد". (٧٨)

ويذكر الدكتور صلاح بكر أن العلامة لم تكن واردة في أفكار اللغويين

المحدثين، فليس هناك أصل أو محور تدور حوله العلامة الصفيرية، أي الذي لا يحتاج إلى علامة أو صاحب العلامة السلبية وغيره من بقية أخواته له علامة إيجابية، ولكن المحديثين لم يقولوا بأصالة هذا وفرعية ذلك. (٧٩)

وكيف يقال في لغة كالاليونانية أو الألمانية بأصالة غير المعلم، وفرعية ذي العلامة، والمذكر له علامة تميزه، والمؤنث له علامة تميزه، وكذلك المحايد له ما يميزه من علامة مغايرة للمذكر والمؤنث؟ وكذلك كيف يقال بالأصل والفرع في لغة كاللغة الإنجليزية؟

علامة التأنيث في لغات أخرى :

واللغة الإنجليزية لا يوجد بها علامة لاحقة في آخر الكلمة المؤنثة ولا أداة تعريف خاصة بالمؤنث دون المذكر "فيقال The ather الآخر والأخرى، وsweet. حلو وحلوة، beautiful جميل وجميلة، إلا الأسماء التي تتصل بالإنسان نحو boy، وgirl، وولد وبنت، Man، وWoman، رجل وامرأة، Father وmother، أب وأم، Son وDoughtier، ابن وابنة" (٨٠) ومن هنا يمكن القول أن العلامة لا تمثل معيارا للقول بالمعلم وغير المعلم حتى يقال بانحطاط الفرع عن أصل، أو يقال بأن العلامة طارئة على الأصل، أو يقال بأن المعلم في افتقار أو حاجة إلى العلامة، وذلك في لغة لا تستعين بالعلامة أو تعتمد العلامة في المذكر والمؤنث وكذلك المحايد.

واللغة الفرنسية الحديثة "لا يحدد فيها تذكير الاسم أو تأنيثه علامة شكلية تلحق الاسم كما يقول الدكتور محمود السعران، فإن الأداة والصفة اللتين تصحبان الاسم هما اللتان تختلفان صيغة تبعا لاختلاف الجنس، فالمذكر تصحبه الأداة le soleil، le الشمس، وهي مذكورة في الفرنسية، والمؤنث تصحبه الأداة la، يقال la fille، الفتاة "غير أن الأداة واحدة قبل الأسماء التي بدأت بصوت صائب". (٨١)

ومن هنا فليس هناك علامة للتأنيث أو التذكير في الفرنسية إلا أن الدكتور ياقوت يذكر أن العلامة تلعب دورا مهما في التذكير والتأنيث في اللغة الفرنسية حيث يقول: واللغة الفرنسية يأتي للكلمة علامتا تأنيث الأولى من طرفها والثانية قبلها، فأما التي من طرفها فتشبه التاء والألف في العربية، وهي في الفرنسية حرف (e) وأما التي قبلها فأداة التعريف

وهي (la) للمؤنث و (le) للمذكر وإذا كانت الكلمة تنتهي أصلا بالحرف (e) فيكتفي بأداة التعريف للدلالة على جنسها فيقال le faible الضعيف و la faible الضعيفة --- فزيادة حرف (e) في آخر الكلمة الفرنسية دلالة على تأنيثها في الأغلب الأعم، ويخرج من هذا الألفاظ التي تتصل بالإنسان فلكل من المذكر والمؤنث لفظ مستقل^(٨٢) ومن هنا يمكن القول بأن الفرنسية تعتمد على عناصر صرفية للمذكر وكذلك عناصر صرفية للمؤنث، وربما قصد الدكتور السعران بأن الفرنسية لا توجد بها علامة للتأنيث أو لا تعتمد على علامة للتذكير إنما يعني الألفاظ التي تتصل بالإنسان كالأم والأب والرجل والمرأة، سيد، سيدة، والملكة. كل هذه الألفاظ إنما تعتمد في تأنيثها وتذكيرها على المفردات المعجمية لا على النظام الصرفي الذي يتمثل في السوابق أو اللواحق، والتي يمكن أن يطلق عليها أدوات للتذكير والتأنيث كما اتضح مما أورده الدكتور أحمد سليمان بالقوت. ومن هنا فلا مجال أيضا للقول بأصلية المذكر وفرعية المؤنث لأن لكل منهما علامة تعينه وتحدده.

وكذلك الأمر بالنسبة للغة الفارسية فهي لا تعتمد على علامة للتأنيث، فالضمائر للجنس على السواء، من، تو، أو، ما، شما، إيشان، أنا، أنت، هو، هي، نحن، أنتم، هم. وهذه الضمائر هي نفسها للمؤنث.

وللصفة صورة واحدة سواء أكانت لمذكر أو لمؤنث، فكلمة "سفيد" معناها "أبيض"، أو "بيضاء" و"آزاد" معناها "حر أو حرة" أما عن الأسماء التي تتعلق بالإنسان، فالمعنى هو الذي يحدد الجنس فلفظ "مرد" (رجل) مذكر، وبسر "ولد"، مذكر في حين أن كلمتي "زن" معناه "امرأة"، ودختر (ابنة) مؤنثان. (٨٣)

أما بالنسبة للحيوان فطريقة التأنيث والتذكير تعتمد لاحقة بعد الاسم وعادة ما تكون اللاحقة هي "مادة" (بمعنى أنثى) وللذكر اللاحقة "نر" والملاحظ أن اللفظ الذي يشترك فيه الذكر والأنثى عادة ما يكون لفظا واحدا مثل كلمة: كار "للثور والبقرة" إن كان الذكر فيقال "كارنر" وإن كانت البقرة "أنثى الثور" فتكون كلمة كار مادة. (٨٤)

ومما سبق يتبين أن لكل لغة نظامها الذي اختارته للتذكير والتأنيث فهناك من

اللغات ما يعتمد مبدأ العلامة للمؤنث فقط، مثل العربية، وهي التي قال النحاة فيها بالأصلية والفرعية، وهناك من اللغات ما لا يعتمد مبدأ العلامة في المذكر والمؤنث، وكذلك بعض اللغات كال يونانية والألمانية تعتمد مبدأ العلامة في المذكر والمؤنث والمحايد فالجنس يختلف في نظامه من لغة إلى أخرى، بل يختلف في اللغة الواحدة، التي تعتمد نظام العلامة، من المعلم للتأنيث وهو مذكر، والعلامة لا تتبع نمطا واحدا في العربية، فهناك ما لا تحدده العلامة، ولا يتحدد إلا عن طريق الصفة والإسناد وهناك من يحدده الحجم، فكبير الحجم مذكر، وصغيره مؤنث.

وهناك من اللغات ما يعتمد المعنى دون الجانب الشكلي في تحديد المذكر أو المؤنث، وهذا نوع نظام التذكير والتأنيث فيها يعتمد على المفردة وهناك جانب كبير من الألفاظ العربية تصنف تذكيرا أو تأنيثا تحت هذا النظام معجميا لا صرفيا إن صح هذا الاصطلاح، وربما تكون هذه الأسماء بقايا مرحلة تاريخية سابقة. ومن هنا فإنه يفضل أن يدرس الجنس دراسة تاريخية، وهذه الدراسة تبين أنه كالأصوات وكالمعاني خاضع للتغير، وتاريخ اللغات الجرمانية والكلتية تظهران الجنس في هذه اللغات قد خضع لتفسيرات عديدة. (٨٥)

وإن كان من الصعب جدا رصد الأطوار الأولى رسدا دقيقا، فالاهتمام بالجنس يرجع إلى فترة ما قبل الميلاد: 'أرسطو' (٨٦) وهذه دلالة على أهمية هذا الموضوع في الدرس اللغوي، والوقوف على ما أصاب اللغة المعنية من مراحل التطور في الصيغة مهم جدا وبقدر أهميته بقدر صعوبته، حيث يكثر فيه التخمين والافتراض خاصة إذا كانت نوعية التطور في العنصر الصرفي حيث يعده اللغويون من أبطأ أنواع التطور. (٨٧)

وربما تثبت هذه الدراسة صحة الافتراضات التي تقترض أن اللغة في بداياتها بدأت بالمقطع البسيط (مرحلة الفصل)، ثم مرت (بمرحلة الإصاق)، --- الخ وكذلك سوف تؤكد هذه الدراسة حقيقة احتياج غير المعلم إلى العلامة، وذلك بالقول بالأصلية والفرعية في العربية، خاصة أن الدرس اللغوي المعاصر يرى أن العلامة في معظم صورها وأشكالها إنما تكون اجتماعية، أو كما يقال ابن جني طارئة. ومن هنا فإن الأصل في المذكر يعني التجرد من العلامة وهو بهذا يكون متشابها لمبدأ المعلم وغير المعلم في

المنهج البنيوي في درس اللغوي الحديث، فلا أثر للأحكام الشرعية في القول بالأصل في المنكر والفرع في المؤنث، لأن المعلم إنما يكون في الجنس وكذلك العدد، والتعريف، والتذكير، والمثبت والمنفي ونظام العلامة معمول به في الشعر الجاهلي قبل نزول القرآن الكريم.

العدد:

بعد العدد من الفصائل النحوية المهمة وهي متمثلة في لغات البشر، ولقد اهتم نحاة العربية بهذه الظاهرة اهتماما كبيرا، ويدخل العدد في نطاق المعلم وغير المعلم لذا قيل فيه بالأصل والفرع وفي هذا الشأن يقول سيبويه: "واعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجميع، لأن الجمع" ^(٨٨) ويرى النحاة أن الأصل في الأشياء الإفراد، فالتثنية والجمع يتفرعان عنه. ^(٨٩)

والمفرد يعرف دون اللجوء إلى علامة، لأنه لا يحتاج إليها فهو الأصل، الفرع يعرف بالعلامة "ولا خلاف بين النحاة في أن المفرد أصل للمثنى والجمع" ^(٩٠)، وفي اللغة العربية لا يصح "أن يثنى ولا أن يجمع إلا ما كان له مفرد من لفظه". ^(٩١)

وهذه الحقيقة مطردة لغويا فيما عدا بعض الكلمات المحدودة العدد التي تدل على الجمع دون أن يكون لها مفرد من لفظها، وهي الكلمات التي يجعلها النحاة بمثابة استثناء من هذه القاعدة وهي "اسم الجمع" تفرقة بينها وبين الجمع، وكذلك لا يقال إن هناك ألفاظا في اللغة مثناة لا مفرد لها مثل الكلمات التي ذكرها السيوطي ^(٩٢) نحو "الملوان": الليل والنهار. فهذه الألفاظ مثناة لا مفرد لها من لفظها لكن لها مفردا من معناها، ودليل القول بأصالة المفرد، أنه لا يجوز تثنية المثنى فلا يجوز تثنية إلا ما كان مفردا. ^(٩٣)

ومما يؤكد أن الإفراد هو الأصل، أن أصل التثنية العطف، يقول: قام الزيدان، وذهب العمران، والأصل قام زيد وزيد، وذهب عمرو وعمرو، إلا أنهم حذفوا أحدهما وزادوا على الآخر زيادة دالة على التثنية والاختصار. ^(٩٤)

ودلالة أن الأصل هو العطف أنهم يفكون التثنية في حال الاضطرار ويعدلون عنها إلى التكرار مثل:

كأن بين فكها والفك فارة ذبحت في مسك

أراد بين فكيفها، لأنه عدل عن التكرير لأجل الشعر. (٩٥)
فالعلامة هنا أفادت في الاختصار حيث أوجزت كلمتين في كلمة واحدة، علوة
على أنها أعطت معنى التثنية.

وينقسم المعدود في اللغات السامية إلى مفرد ومثنى وجمع، وقد احتفظت العربية
والأكادية، هذا التقسيم على نحو كامل، واحتفظت به العبرية والسوريانية إلى حد ما، وقد
ميزت اللغات السامية كل حالة من هذه الحالات ببناء خاص بها، فهناك صيغة للمفرد
وأخرى للمثنى، وثالثة للجمع، أما اللغات الأوروبية، فلا يوجد فيها إلا المفرد وغير
المفرد (٩٦) الذي يشمل المثنى والجمع.

التثنية :

للتثنية في اللغة العربية ألفاظ تدل عليها دون اللجوء إلى علامة، وذلك من خلال
اللفظ والمعنى، وذلك مثل: زوج وكلا وكنتا واثنان. وفي قوله تعالى: "وألقينا فيها رولسي
وأنبتنا فيها من كل زوج بهيج". (٩٧)

والتثنية أو المثنى ظاهرة لغوية وجدت في اللغات السامية، واللغة اليونانية وفي
اللغة السنسكريتية، ولها آثار في اللغات الجرمانية، والتثنية ظاهرة سامية أو عربية —
وهي من الموضوعات النحوية التي لم تبرز البروز الواضح إلا في اللغة العربية من
اللغات السامية، فقد زال من اللغة السريانية، ولا يوجد إلا في خمس كلمات فقط، ولا يوجد
المثنى في الحبشية إلا في بقايا متحجرة — وفي اللغة العبرية يستعمل المثنى في
أعضاء الجسم المزدوجة. (٩٨)

ويذكر الدكتور "إبراهيم أنيس" أن الكثرة الغالبة من اللغات فيها مفرد وجمع، واللغة
الإنجليزية والفارسية والفرنسية، كلها لا مثنى فيها. (٩٩)

والمثنى مادة لغوية احتفظت بها العربية ولزمتها في الفصيحة من أقدم العصور
حتى الآن، وقد تعدى الأمر الفصيحة إلى اللهجات المحلية الدارجة. (١٠٠)

وعلامة التثنية في العربية هي الألف والنون أو الياء والنون مسبوقه بفتح، وظن
العربية محتفظة بهذه العلامة "على المذهب المعروف باستثناء من يلزم المثنى الألف ثم

يعرّبه بحركات مقدرة على الألف، وظاهرة على النون^(١٠١) ولعل السبب وراء احتفاظ اللغة العربية بهذه العلامة راجع إلى استعمال القرآن الكريم لهذه الصيغة، حيث أكسبها شيئا من التقديس والثبات، فلم يصبها التطور "وللغة العربية وضع خاص بالنسبة للتطور اللغوي في كافة مجالاته".^(١٠٢)

وربما أكسب علامة التثنية في العربية شيئا من الثبات وعدم التغيير الأسلوب العربي في استعمال العدد، حيث نادرا ما يستعمل العربي العدد قبل المفردة اللغوية "المعجمية" المراد تثنيتهما، فلا يقال: "٢" طالب، "٢" مسلم، أو "٢" جندي، فالنظام اللغوي في اللغة العربية لم يقبل هذا الاستعمال على الرغم من الاحتكاك اللغوي الكبير بين العربية واللغات الأخرى التي تستعمل هذا النظام.

فاللغة العبرية وهي من اللغات السامية تستعمل هذا النظام، وكذلك اللغة الفارسية واللغة الإنجليزية، فالتثنية في الإنجليزية أن يؤتى بلفظ يدل على الاثنين قبل الاسم المراد تثنيته ويجيء في صيغة الجمع وذلك مثل "Two book"، "both girls". وفي الفارسية يؤتى الاسم في حالة الأفراد مسبقا بكلمة "دو" وتعني "اثنين" "دواسب" حصانان "ودومرد": رجلان.

"وكذلك الأمر بالنسبة للغة الألمانية، حيث تستعمل العدد "اثنين" قبل الاسم في حالة الجمع ليدل على التثنية".^(١٠٣)

بقاء علامة التثنية في العربية :

لذا ظلت العربية محتفظة بعلامة التثنية على الرغم من الاحتكاك اللغوي باللغات الأخرى، والتي أسقطت التثنية من نظامها الصرفي، لذا قيل بفرعية المثني، وأصلية المفرد الذي لا يفقر العلامة واللغة دائما "تميل إلى البساطة والاختصار لا التركيب إلا أنها بعد الأطوار الأولى التي تمر بها اللغات، قد تتعد صياغتها إلا أنها تميل إلى البساطة والاختصار".^(١٠٤)

كل هذه الآراء تؤكد أصالة المفرد، والذي يدل على أن المفرد هو الأصل -- أنك إذا ثبت الواحد لحقته زائدتان: الأولى منهما حرف اللين والمد، وهي الألف في الرفع، والياء في الجر والنصب، والزائدة الثانية: النون وحركتها الكسرة، وكان حقها أن تكون

ساكنة، ولكنها حركت لالتقاء الساكنين، وكسرت على ما يقع في الساكنين إذا التقيا وذلك قولك: هما المسلمان، ورأيت المسلمين. (١٠٥)

تردد علامة التنثية بين الألف والنون والياء والنون :

فالألف والنون في حالة الرفع، والياء والنون في حالتي النصب والجر وهي علامة التنثية في العربية حيث تلحق هذه العناصر الصرفية بالمفرد، إلا أن هناك من يلزم المسئ الألف، ثم يعربه بحركات مقدرة على الألف وظاهرة على النون. (١٠٦)

وفي قوله تعالى "إن هذان لساحران" في كتب اللغة اختلافات كثيرة بين القراء، فهذا يرفع ما ينصبه ذاك، وذلك يخفض ما يرفعه هذا (١٠٧) وقال بعض النحويين ببناء "هذان" وقال غيرهم بإعرابها وقد عدها غيرهم لغة ونسبها إلى بني الحارث بن كعب واستشهدوا الشعر، فذكروا قول الشاعر "أحب منك الجيد والعينانا - وذكروا قول الشاعر:

واها لهند ثم واهواها يا ليت عيناها لنا فاها
إن أباه وأبا أباه قد بلغا في المجد غايتها (١٠٨)

ولغة بني الحارث بن كعب قلب الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفا فيقولون "أخذت الدرهمان"، واشتريت ثوبان" (١٠٩) وفي هذه اللغة أن ألف حرفي الجر "إلى" و"على" تبقى على حالها إذا كان مدخولها ضمير غائب ومخاطب، كما جاء في تواتر أبي زيد، إن المفضل الضبي ذكر لبعض أهل اليمن قوله: أي قلوص راكب علاها طرورا علاهن فطر علاها. (١١٠)

ومن هنا يتبين أن التزام المثني للألف والنون أسلوب في الكلام، لا علاقة له بحد من أحوال الإعراب، فهي تمثل لغة قسم كبير من العرب فكذلك الياء والنون علامة معروفة في جملة لغات سامية ولعل الياء في التنثية مسألة من مسائل الإمالة. (١١١)

وقد قال النحاة بامتناع إمالة ألف التنثية (١١٢) وذلك أنهم أمالوا ألف "كلنا" (١١٣) --- وقد قرأ حمزة والكسائي "كلنا الجنيتين أنت أكلها" بإمالة الألف (١١٤) وأهل الكوفة يقولون إن "كلام من كل" بتشديد اللام، فحذفت اللام، وزيدت الألف للتنثية، والتاء للتأنيث (١١٥) وإن كانت الألف عند بعض النحاة للتنثية ولم يستعمل واحداها. (١١٦)

علامة التنثية وكثرة الاستعمال :

وأباما كان الأمر فعلامة التنثية الألف والنون في حالة الرفع والياء والنون في حالتي النصب والجر، وقد بنى العرب هذه القاعدة على كثرة الاستعمال والطرده، وشاع في اللغة العربية الخطاب للمفرد بصيغة المثني كما في الشعر كقولهم: "خيلبي، وقفا" وكذلك ورد عدد من المصادر مائة مثل "سعديك، حنانيك، لبيك" وقد وردت مثنيات في العربية بالتغليب، وهو تغليب أحد المتجاورين والمتشابهين على الآخر، فيجعل الآخر مسمى باسمه ثم ينثي ذلك الاسم قصدا إليهما جميعا، وذلك مثل: لقمران، للشمس والقمر، والعمران، لأبي بكر وعمر، الأحمران، للخمر واللحم، والأبيضان "الشحم، واللبن" والنجدان "للهدى والضلالة".

كيفية التنثية :

"عند التنثية لا بد أن تراعى الأحوال التي تكون عليها الأسماء فهي ترد على خمسة أنواع أحدهما: الصحيح، والثاني: المنزل منزلة الصحيح، والثالث: المعتل المنقوص، والرابع: المعتل المقصور وهو نوعان أحدهما: ما يجب قلب ألفه ياء، وذلك في ثلاث مسائل، إحداهما: أن تتجاوز ألفه ثلاثة أحرف كحبلي وحلبيان، والثانية: أن تكون ثلاثة مبدلة من ياء كفتي، والثالثة: أن تكون غير مبدلة وقد أميلت كمتى لو سميت بها قلت في تنثيتها: متيان .

والثاني ما يجب قلب ألفه واوا، وذلك في مسألتين، إحداهما: أن تكون مبدلة من الواو، كعصا، وقفا، والثانية، أن تكون غير مبدلة ولم تمل نحو "لدى" تقول إذا سميت بها ثم تنثيتها: لدوان.

الخامس : الممدود ، وهو أربعة أنواع :

أحدهما: ما يجب سلامة همزته، الثاني: ما يجب تغيير همزته بقلبها واوا، وهو ما همزته بدل من ألف التانيث، كحمراء وحمروان، والثالث ما يترجح فيه الإعلال على النصح، وهو ما همزته بدل من حرف الإلحاق كعلباء وأصلها علباي. (١١٧)

علامة التنثية والمطابقة :

ويذكر الدكتور "إبراهيم السامرائي" أن اللغة العربية القديمة حتى زمن القرآن لم تكن تراعي المثني من حيث ما يسمى في نظام تأليف الجمل (Syntax) ولعله يقصد بنظام تأليف الجمل المطابقة^(*)، ويؤكد أن عدم المراعاة للمطابقة ربما نتج عن أن المثني داخل في حيز الجمع، وبذلك عومل في أمثلة كثيرة من القرآن الكريم^(١١٨) ويورد منها

قوله تعالى "فقال لها وللأرض انثيا طوعا أو كرها قالتا أتينا طائعين" (١١٩) وقد أسند الفعل قال، في الآية إلى ضمير المثنى إشارة لقوله لها وللأرض ثم عادت الآية فوصفت هذا المثنى بوصف جمع المذكر العاقل في قوله طائعين. (١٢٠)

وفي قوله تعالى "هذان خصمان اختصموا في ربهم" (١٢١) حيث أسند الفعل إلى ضمير الجمع المذكر دون أن يسند إلى ضمير الاثنين (١٢٢) وكذلك قوله تعالى: "كلنا الجنين

آنت أكلها" (١٢٣) لكن النحاة يخرجون مثل هذه المسائل على أن لفظ كلا أو كلنا مفرد وقد حمل على اللفظ في هذه الآية. (١٢٤)

وقوله تعالى "وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما" (١٢٥) حيث أسند الفعل إلى ضمير الجمع المذكر، ولكن الضمير في الظرف هو ضمير المثنى.

والمطابقة مهمة في العدد وذلك لترابط أجزاء التركيب وتقوية المعنى، ولكن إذا تم

المعنى بتمامه وكماله، والترابط في التراكيب، فقد لا تتحقق المطابقة ويخرجها العلماء على

أنها أسلوب بلاغي، أو لغة، وقد يطلق المثنى على الجمع حيث يقول أبو ذؤيب الهذلي:

والعين بعدهم وكان حداقها سملت بشوك فهي عور تدمع (١٢٦)

وذلك أن المثنى جمع في الأفراد والمعنى .

ويطلق الجمع في اصطلاح اللغويين على اثنين، لأن الجمع عندهم يطلق على اثنين، وعلى ما زاد على اثنين. (١٢٧)

وقد ناقش الإمام "جلال الدين السيوطي هذه القضية بالتفصيل حيث تعرض لوضع كل من المفرد والمثنى موضع الآخر (١٢٨) وكذلك الألفاظ التي معناها الجمع ولا واحد (١٢٩)

من لفظها، وذكر ما يفرد ويجمع ولا يثنى، وذكر ما لا يثنى ولا يجمع. (١٣٠)

والغاية من المطابقة إدراك العلاقة التي تربط بين المتطابقين كما أنها تقوي الصلة بين أجزاء التركيب، وهي قرينة لفظية على المعنى المراد، وكذلك قرينة على الباب الذي تقع فيه، ويعبر عنه كل منهما.

والآيات القرآنية التي سردها الدكتور "إبراهيم السامرائي" (١٣١) واضحة المعنى، مترابطة العرى، وليس ثمة أي تفكك في العلاقة بين المتطابقين، وذلك لأن الآيات التي

استدل فيها بعدم المطابقة المثنى فيها اسم جنس جمعي أو اسم جمع (١٣٢) مثل طائفة.

ويتخذ الدكتور السامرائي من عدم مراعاة المثنى من حيث نظام تأليف الجمل فيما سبق دلالة على أن العربية القديمة لم تكن تحتفظ بعلامة ثابتة للمثنى وكذلك الجمع وذلك من خلال قوله لم يظهر التزام اللغة العربية في المحافظة على هذه العلامة خاصة في نظام المطابقة إلا في الفترة التي تبتعت الفترة الإسلامية، وخاصة حين تقدم النثر العربي، ونشأ ما اصطلح عليه النقاد المحدثون بالنثر الفلني، ومن أجل ذلك قل أن تجد هذا التردد في الأساليب الكلامية في هذه الفترة بين التثنية والجمع. (١٣٣)

والقرآن العظيم في معظم آية الشريف يلتزم المطابقة في العدد، وهذا بإقرار الدكتور إبراهيم السامرائي وذلك في قوله "وفي لغة القرآن كثير من الآيات التي جاء فيها المثنى محافظاً على المطابقة في الفعل والضمير." (١٣٤)

وكذلك الشعر الجاهلي جاء في غاية الدقة والكمال من حيث المطابقة في العدد، وكذلك النثر الأدبي حتى آخر عصور الاستشهاد والاحتجاج.

ويذكر أيضاً الدكتور "إبراهيم السامرائي" أن علامة التثنية تتردد بين الألف والنون والياء والنون وقد يكون النون ميماً (١٣٥)، ولم ترد أمثلة على أن الميم حلت محل النون علامة للتثنية في اللغة العربية، ربما يقصد العبرية، فعلمة التثنية في العبرية ياء وميم مفتوح ما قبلها. (١٣٦)

والتثنية يقوم بها النظام الصرفي، وهو لا يعتريه تغير يذكر، وذلك لأن الصرف لا يتغير في أثناء جيل واحد، بل هو كالصوتيات، إنما يتغير في الانتقال من جيل إلى جيل، فالنظام الصوتي والنظام الصرفي إذا ما اكتسبا مرة بقيا طول العمر، وهما ينديان باستقرارهما، إلى استقرار ذهنية المتكلم. (١٣٧)

خلاصة هذا الأمر أن التثنية قائمة في النظام الصرفي للغة العربية منذ العصر الجاهلي وذلك بوجود علامة مميزة، وهذه العلامة تضاف إلى صيغة المفرد في شكل لاحقة، وتلك الظاهرة موجودة في اللغة الفصحى التراثية والمعاصرة، وكذلك اللهجات العربية المعاصرة.

العلامة وفرعية المثنى:

والعلامة هي السبب الرئيس للقول بأصلية المفرد وفرعية المثنى وليس التأثير

الديني الذي يصدر عن أن أصل الأشياء كلها واحد. لكنها العلامة سواء من الزم المثني الألف، أو من جعل النون ميما، فكما قال ابن جني العلامة طارئة ويؤكد هذا الرأي ما افترضه الدكتور إبراهيم السامرائي أن التثنية كانت داخلة في حيز الجمع حتى بعد العصور الإسلامية الأولى إلى تطور النثر وبلوغه طور النثر الفني في مرحلة متميزة. كل هذا يؤيد القول بأصلية غير المعلم "المفرد" وفرعية المعلم "المثنى" فالمفرد أصل من حيث كونه فكرة مجردة وكذلك المثنى فرع من حيث إنه فكرة مجردة مترتبة على فكرة المفرد. فلم تكن هناك علامة للتثنية في اللغة الإنجليزية، وكذلك اللغة الفرنسية، واللغة الفارسية، فالمثنى في اللغة العبرية لا يوجد إلا في بعض الأدوات التي تتألف من شقين كالمقص، والميزان، مثل "مدايم"، ولم تكن الياء والميم علامة ثابتة للمثنى فقد تأتي في الجمع مثل: "شمايم، سماوات"، وقد توجد العلامة في المفرد مثل: "صهورليم، الظهيرة" فاللغة العربية هي التي ثبتت فيها علامة التثنية كما عين النظام الصرفي للعربية علامة لجمع التصحيح بنوعيه، وكذلك أوزاناً لجموع الكثرة والقلة.

أما القول "بأن اللغات البدائية هي العاجزة عن التعبير تعبيراً محدداً، هي التي حافظت على بقاء المثنى، وذلك بعلّة أن مفرداتها محدودة" (١٣٨) هذا قول عام فلكل لغة طبيعتها، واللغة العربية مرتبطة بنص مقدس، التطور فيها بطيء خاصة المجال الصرفي، لكن ظاهرة التثنية قائمة في اللهجات العامية للعربية، ويذكر بعض علماء اللغة أنه من الخطأ القول بأن التخلي عن التثنية في اللغة دليل على المدنية والتقدم. (١٣٩)

الجمع في اللغة العربية :

ويقصد به هنا ما يدل على أكثر من اثنين، بسبب زيادة معينة في آخره وينبع للنوع، وينقسم هذا النوع من الجمع في اللغة العربية إلى قسمين :

الأول : وهو جمع المذكر السالم ، والآخر جمع المؤنث السالم .

أولاً: جمع المذكر السالم : ويسمى الجمع الذي على هجاءين (١٤٠)، والجمع الذي على حد المثنى ، لأنه أعرب بحرفين، وسلم فيه بناء الواحد (١٤٠)، وختم بنون زائدة تحفظ للإضافة.

وجمع المذكر السالم لا يكون مفرداً إلا علماً لمذكر أو وصفاً لمذكر وعلامة

الجمع زيادة حرف الهجاء، تغني عن عطف كلمتين متماثلتين أو أكثر على نظيرة
مما سبق، مع اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في المعنى والحروف والحركات. (١١١)

و جمع المذكر السالم تعيينه العلامة والتزامه بالواو والنون أو الياء والنون إشارة
إلى أنه أحدث من جمع التكسير وذلك لأنه يشير إلى أن اللغة بدأت مرحلة جديدة تخضع
فيها القواعد المقررة متخلصه من الشذوذ وتعدد الألسنة، ودليل صحة هذا الافتراض أن
اللغة العبرية يطرد الجمع فيها بالياء والميم وهذه اللاحقة تساوي الياء والنون في العبرية
الياء والميم في الجرائيم آتيتان من الصيغة العبرية "شراشيم".

ويؤكد الدكتور السامرائي على عدم استقرار جمع المذكر السالم على نسق واحد
لأنه اختص بالمذكر العاقل، ولكن شيوعه في أصول غير عاقلة يشير إلى بدء مرحلة
لستعمال هذا الجمع، ومن هنا فإنه لم تستقر في هذه الفترة الأصول التي بدأت تسير عليها
للغة، فقد جمعت ألفاظ العقود من العدد على هذا الجمع ووردت ألفاظ عددها النحويون
ملحقة به، استنبطها النحاة من الكثير الغالب. (١٤٢)

علامة الجمع بين الثبات والتغير :

وهذا لا يعني بحال عدم التزام الكلام العربي بعلامة مستقرة لجمع المذكر، حيث
اعتمد نحاة العربية القياس سبيلا في وضع القاعدة، ووضعوا الاطراد وكثرة الاستعمال في
لصيان لذا جعلوا مثل هذه الألفاظ ملحقة بجمع المذكر السالم، والهدف من علامة الجمع
الاختصار ويبدو هذا واضحا من قول عبد القاهر الجرجاني : وفي قولهم (الزيدان -
والزيدون) حيث جعلوا الألف والواو عوضا عن ضم الاسم إلى الاسم، فحمل المعنى مع
اختصار اللفظ. (١٤٣)

والجمع صيغة مبنية للدلالة على العدد الزائد على الاثنين، والأصل فيه العطف
كالثنائية، إلا أنهم لما عدلوا عن التكرار في التثنية طلبا للاختصار كان ذلك في الجمع
أولى. (١٤٤)

العلامة ومعاني التصريف :

فأصل جاء المدرسون مثلا جاء مدرس ومدرس ومدرس، وجاء الزيدون، أصله
جاء زيد وزيد وزيد، فحرف الجمع ينوب عن اثنين فصاعدا إلى ما لا يدركه الحصر.

ومن هنا يمكن القول بأن مجيء ألفاظ العقود وغيرها ملحقة بجمع المذكر السالم لا يبرر القول بعدم مجيء جمع المذكر السالم على نسق واحد خاصة إذا ما كان لتغير العاقل، وذلك لأن الغاية من علامة الجمع بعد صفة المذكر العاقل في المقام الأول الاختصار لأن الأصل فيه العطف فالعلامة ألغت تكرار اللفظ المراد جمعه، حيث جعلت الواو والنون أو الياء والنون عوضاً عن ضم الاسم إلى الاسم، وتم حمل المعنى مع الاختصار، هو بالإضافة إلى هذه الوظائف التي حققتها العلامة أنها تقوم بدور علامة الإعراب، فهي فرع على أصل وهي معنى من معاني التصريف أو دلالة نحوية وظيفية على باب نحوي بعينه.

فمعاني التصريف يعبر عنها بمباني اللواصق والزوائد الضمائر المتصلة وعلامتي التثنية والجمع وتاء التأنيث ولام التعريف وهذه الزائدة واللاحقة إنما خصصتها قواعد نظام الصرف للتعبير عن معاني التصريف. (١٤٥)

واللغة العربية لم تتفرد من بين اللغات بصيغة المثني فحسب، بل إن الجمع فيها يتخذ أنواعاً متعددة هي جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم، ثم جمع التكسير الذي ينقسم إلى جموع قلة وجموع كثرة، وجمع الجمع، واسم الجمع واسم الجنس الجمعي. (١٤٦)

جمع المؤنث السالم: "وهو ما كان بألف وتاء، ويكون الجمع بسبب الزيادة في طول الكلمة، أو بسبب المقطع الذي يضاف بإشباع الفتحة كما في (فاطمة) فنقول (فاطمات) إذ ليس للتاء في (فاطمات) وظيفة في صيغة الجمع (١٤٧) كما جاء في قوله تعالى: "كأنه جملة صفر" (١٤٨) وقد قرئت "جماليات" (١٤٩) وقوله تعالى "وألقوه في غيابة الجب" (١٥٠) قرئت "غيابات". (١٥١)

ويسلم في هذا الجمع ما سلم في التثنية، ففي جمع "هند" "هندات" كما في تشبيهها "هندان" إلا ما ختم بتاء التأنيث فإن تاءه تحذف في الجمع وتسلم في التثنية كما في جمع مسلمة "مسلمات". (١٥٢)

ويفضل كثير من الأقدمين تسمية (الجمع بألف وتاء مزيدتين) دون تسميته بجمع المؤنث السالم، لأن مفردده قد يكون مذكراً، كسرادق، وسرادقات، وأحياناً لا يسلم مفردده في الجمع، بأن يدخله شيء من التغير، كسعدى وسعديات، فإن ألف التأنيث التي في مفردده

صارت ياء عند الجمع، ومثل لمياء ولمياوات ، ومثل سجدة وسجدات. (١٥٣)
من الملاحظ هنا أن للعلامة دورا مهما في جمع المؤنث السالم في تميزه عن
المفرد وكذلك عن جمع المذكر السالم، وكذلك أن الكسرة فيه "علامة فرعية" (١٥٤) للفتحة،
حيث ينصب ويجر بالكسرة، فنصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة.

الجمع بين العلامة والوزن الصرفي :

جمع التكسير^(٥) : وهو من الجموع التي يجري التغيير لأجلها في بنية الكلمة
المفردة لتدل على الجمع.

"ولأن المفرد لا يحتاج إلى علامة خطية للدلالة على العدد في الأصل في حين
يفتقر المثني والجمع بأنواعه إلى أمارات دالة على العدد، ففي جمع المذكر السالم نلصق
الواو أو الياء بالمفرد ونتبعها بالنون إن عدت الإضافة وفي الجمع المزيد بألف وتاء نزيد
ألفا وتاء، وفي جموع التكسير يكون التغيير في بنية الكلمة ومن هنا فإن علامة غير المعلم
أصل، وعلامة المعلم فرع. (١٥٥)

وجمع التكسير هو ما تغير بناء واحده كرجال وأفراس^(١٥٦) وذكر ابن يعيش أن
صيغ جموع التكسير أبنية جمع على حسب واحدة، وإذا كان الواحد خفيفا، قلت حروف
جمعه وحركاته لتكسيه، وإذا ثقل، وكثرت حروفه، كثر ما يلحق جمعه، من أن الجمع
بزيادة على الواحد. (١٥٧)

ومن هنا فإن زيادة في الحروف تكون في الأبنية، وغالبا ما تكون حشوا كما في
رجال من رجل، وأفراس من فرس. لكن هذه الزيادة في الحروف والحركات، وفق المفرد
من حيث زيادة عدد الحروف والحركات ، كما يتضح من قول ابن يعيش.

وتلك الزيادة ليست بحروف معينة مثل الألف والنون والياء والنون في التنثية فهي
لاحقة محددة، وليس الواو والنون أو الياء والنون في جمع المذكر السالم، وليست كالألف
والتاء في جمع المؤنث، لكنها تتحدد وفق الأوزان، فهي لا تعد من قبيل العلامة الثابتة، مثل
التنثية أو الجمع الصحيح بنوعيه .

فأما جمع التكسير الأوزان التي حددها نحاة العربية^(١٥٨) أما الزيادة التي تكون
في مبنى المفرد ليكون جمع تكسير فهي تكون من قبيل أن الزيادة في المعنى تعتمد على

الزيادة في المبنى (١٥٩).

ولكن لا تمثل هذه الزيادة علامة إعرابية مثل التي تمثلها علامة التنثية، لو علامة الجمع الصحيح بنوعيه .

ومن اللغويين المحدثين من يرجح أن جموع التكسير في اللغة العربية كانت مرحلة سابقة للجموع الصحيحة*، ويدلل على صحة رأيه بأن البحث المقارن في اللغات السامية يثبت احتفاظ اللغة العبرية بعدة كلمات جمعا يشبه صيغة منتهى الجموع مثل "حنامل" وتعني النمل وهي في العربية أيضا حنامل (١٦٠) بينما يذكر في موضع آخر بأن اللغة العربية اختصت بجموع التكسير، وخلت اللغات السامية الأخرى منه، غير أن في الحبشية شيئا من صيغ هذه الجموع (١٦١) ومرة أخرى يذكر أن جموع التكسير في عصر النبوة، مازالت تحتفظ بالطابع المحلي*، وأنها صيغ تخص لهجات مختلفة لم تصلد القواعد المقررة. (١٦٢)

ويمكن القول بأن جمع التكسير معلم بمعيار الوزن الصرفي، الذي يمثل زيادة في بنية المفرد، وهذه الأوزان على أساس كثرة الاستعمال والاطراد ويعرب بعلامات إعراب أصلية.

العلامة الإعرابية في التنثية والجمع :

علامات الإعراب الأصلية أربع: الضمة والفتحة والكسرة والسكون وسائر علامات الإعراب الأخرى فروع عليها، لأنها تدخل على الفروع (١٦٣) وقد كان إعراب المنثى والجمع بالحروف دون الحركات، لأنهما فرع على المفرد، والإعراب بالحروف فرع عن الحركات، فكما أعرب المفرد الذي هو الأصل بالحركات التي هي الأصل، فكذلك إعراب التنثية والجمع وهما فرع بالحروف التي هي فرع، فأعطى الفرع الفرع كما أعطى الأصل الأصل وكانت الألف والواو والياء أولى من غيرها لأنها أشبه الحروف بالحركات. (١٦٤)

ومن هنا فالعلامة الإعرابية وفي التنثية والجمع هي علامة فرعية وقد قلنا إن بعض هذه الفرعية فيما يأتي:

١- أن الإعراب دال على معنى عارض في الكلمة، فكانت علامته حركة عارضة، فـ

الكلمة لما بينهما من التناسب.
٢- أن الحرف من جملة الصفة الدالة على معنى الكلمة اللازم لها، فلو جعل الحرف دليلاً على الإعراب لأدى إلى أن يدل الشيء الواحد على معنيين.

٣- أن الحركة أبسر من الحرف وهي كافية في الدلالة على الإعراب. (١١٥)
ومن العوامل الرئيسية التي كانت وراء القول بأصالة الحركات في الإعراب أن الكلمات لما كانت تتكون من الحروف لجأت اللغة إلى الحركات ليخالف الإعراب بناء الكلمة وأن الحركات أخف وأولى ولا حاجة لارتكاب الثقل بالجوء إلى الحروف. (١١٦)
والقول بفرعية علامة إعراب المثني والجمع إنما يؤكد أصالة المفرد وفرعية المثني والجمع، فلاحقة التثنية هي علامة إعراب.

والعلامة الإعرابية تكون للأسماء والصفات والفعل المضارع وللعلامة الإعرابية دور مهم في درس النحوي، حيث حظيت باهتمام كبير تمثل في نظرية العامل، حيث فضل النحاة القول في الإعراب الظاهر والإعراب المقدر والمحل الإعرابي. (١١٧)
والعلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون تضافر القرائن سواء كانت القرائن لفظية أو معنوية. (١١٨)

وعلى الرغم من خفة الحركات إلا أن الحروف أقوى منها من حيث إنها جزء من تلك الحروف "الحركات" بعض حروف المد واللين "فاستبد بها المفرد الأول، لأن الحروف أقوى، فالحرف بمقدار حركتين أو أكثر فكرهوا أن يستبد المثني والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالإعراب الأقوى فاختروا من جملة المفردات هذه الأسماء وأعربوها بهذا الأقوى. (١١٩)

وهناك فرق كمي "بين الحركات والحروف" والحديث عن الأصالة والفرعية بينهما لما كانت الحركة بسيطة في نطقها (من حيث الامتداد الكمي) قالوا بأصالة الحركة وفرعية الحرف. (١٢٠)

ويرى الدكتور صلاح بكر بأن الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف "ونلك بالرجوع إلى الجذور التاريخية وأن بعض المعربات بالحروف ورد إعرابه

بالحركات ، وذلك كالأسماء الخمسة وهي ما سماه النحاة بلغة النقص ، كما جاء في قول

الشاعر:
بأبه افتدي عدي في الكرم
ومن شابه أبه فما ظلم^(١٧١)

وإن ورود الإعراب بالحركات قد يكون دليلا على أصالة الحركة وفرعية الحرف
ومن هنا نتأكد فرعية المثني والجمع وأصالة المفرد، لوجود العلامة من ناحية، وفرعية
العلامة في أنها علامة إعراب من جهة أخرى، على الرغم من أن الحروف تنوب عن
الحركات ففي الإعراب تعطي المعاني الصرفية ذاتها التي تعطيها الحركات^(١٧٢) وهي
أيضا قريبة منها في صفة الجهر "الوضوح السمعي" فالألِف، والياء، والواو، وكذلك النون
كلها أصوات مجهورة "والنون غنة مخرجها الخيشوم"^(١٧٣)

وهذه الأصوات يمكن أن تغنى^(١٧٤) هذا بالإضافة إلى الجانب الكمي، فالفتحة جزء

من الألف، والضممة بعض الواو، والكسرة بعض الياء* وهناك من يدعم أسبقية حركات
الإعراب لحروف الإعراب، ويستدل على ذلك بأن حروف الإعراب ناتجة عن إسباع ما
يمثلها من حركات من الإعراب، فالضممة إذا أشبعت نتج عنها واو، والفتحة إذا أشبعت نتج
عنها ألف، والكسرة إذا أشبعت نتج عنها ياء. ويستدلون على هذا الرأي بقول الشاعر:^(١٧٥)
وأنتي حيثما يثنى الهوى بصري
من حيث سلكوا أدنوا فأنظور

وخلاصة ما سبق في العلامة في الجمع أنها علامة جمع، وعلامة إعراب وتدل
على فرعية الجمع على المفرد لأنها هي ذاتها فرع على علامة أصلية، وعلامة الجمع في
اللغة العربية تختلف عنها في اللغات الأخرى، على الرغم من أنها لاحقة سواء في اللغة
الإنجليزية أو الفرنسية، وذلك لأن العربية لغة معربة، فيها علامات إعراب أصلية وفرعية
أيضا.

ولقد كان النحاة على صواب حينما رأوا أن المفرد أصل لكل من المثني والجمع
لأن هذا أمر عقلي، فالمفرد أولا ثم يأتي بعد ذلك المثني والجمع، وما كان المثني والجمع
لو لم يكن المفرد أولا حتى من ناحية التصور^(١٧٦)

وفي فصيلة العدد فإن العدد الحسابي مطابق للعد اللغوي ولا فرق بين الاثنين
وذلك بخلاف فصيلة الجنس، حيث لا تكون العلاقة بين الواقع علاقة منطقية من تشكيك

وتأنيث أو كما يقول فنندريس "إن التمييز في الأجناس النحوية لا يقوم على شيء من المعنى" (١٧٧) ويقصد بالأجناس هو التذكّر والتأنيث بصفة خاصة.

الجمع في بعض اللغات :
في الكثرة الغالبة من اللغات مفرد وجمع (١٧٨) والفرنسية، والإنجليزية، والفارسية فيها الإفراد والجمع (١٧٩).

والجمع في الغالب الأعم في الإنجليزية يتم بإضافة حرف (S) للمفرد علامة على الجمع فيقال : قلم (PEN) وأقلام (PENS) ولكن هناك ألفاظا يحدث تغيير في بنيتها دليلا على الجمع نحو (Man) رجل، ورجال (MEN) (woman) امرأة (women) نسوة، (FOOT) قدم، (FEET) أقدام.

وكذلك الحال في الفرنسية :
وهناك أيضا بعض الأسماء التي لا تخضع لهذه القاعدة العامة فالأسماء المنتهية

في المفرد ب " S أو CH أو X أو Z لا يضاف عند جمعها حرف (S) ولكن بإضافة (ES) إلى المفرد نحو: (BRANCH) فرع، وفروع (BRANCHES). (١٨٠)
ومن هنا فإن الجمع في اللغة الإنجليزية يتم عن طريقين إحداهما العلامة المتمثلة في اللاحقة (S) أو (ES) وتلحق بالمفرد سواء أكان مذكرا أو مؤنثا، والآخر إنما يكون بتغيير في بنية لفظ المفرد المراد جمعه وهذا يشبه جمع التكسير في العربية.
والأصول في أوضاع كل لغة ومولدها هي مفرداتها، والجمع فرع قد يؤخذ كغيره بالقياس. (١٨١)

تمييز العدد تذكيرا وتأنيثا :

العددان (١،٢) يوافقان المعدود تذكيرا وتأنيثا، أما العدد من ثلاثة إلى تسعة أو إلى عشرة إذا كانت مفردة - فيؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث نحو "عندي ثلاثة رجال وأربع نسوة". (١٨٢)

والأصل في العدد أن يكون مؤنثا، والأصل في المؤنث أن يكون بالهاء والمذكر هو الأصل فأخذ الهاء، وكذلك لأن المذكر أخف من المؤنث فاحتمل الزيادة، وكذلك زيدت الهاء للمبالغة، كما في علامة ونشابة، والمذكر أفضل من المؤنث كان أولى بزيادتها. (١٨٣)

" خاتمة ونتائج "

يبرز هذا البحث الدور الذي تؤديه العلامة في تحديد فصيلتي النوع والعدد في إطار مفهوم الأصالية والفرعية في الدرس التراثي ومنجزات الدرس المعاصر . حيث يهتم الدرس المعاصر بدراسة اللغة دراسة علمية دقيقة، بوصف علم اللغة جزءاً من علم العلامات، وعلم الدلالة بصفة خاصة حيث يتناول بالدرس والتحليل العلامة بين الرمز ومدلوله.

ويظهر هذا البحث أن العربية وضعت رموزاً لتحديد الفصائل النحوية تحديداً دقيقاً إلى حد كبير، وتلك الرموز التي استنبطها النحاة الأوائل من استقراء كلام العرب من خلال معياري كثرة الاستعمال والطرده.

وتمثلت هذه الرموز في علامات للنوع وأخرى للعدد، وللتعيين وأثبت هذا البحث أن العلامة التي أدركها النحاة القدامى هي التي تدل على معنى نحوي لم يكن ليُعَيَّن الاسم من قبل.

وكذلك أعطت تلك العلامات "العدد" إشارات بأن هناك قواعد تشبه الكليات يمكن أن يقاس عليها سائر أنواع الكلام هذا بالإضافة إلى أنها معيار ضابط للتصنيف في الأبواب النحوية.

بين هذا البحث مدى ارتباط العلامة بقضية الأصل والفرع وكذلك فكرة القياس. وأظهر البحث بجلاء بأن القول بالأصلية والفرعية مترتب على وجود العلامة وأنها أساس مهم يؤدي إلى اكتشاف تراكيب أساسية عالمية تنطبق على اللغات جميعاً. وكذلك أظهر البحث إدراك نحاة العربية الأوائل لدور العلامة منذ "أبي الأسود" الذي وضع نقط الإعراب "علامات الإعراب" وكذلك إبراز معاني التصريف لها. العلامات منذ إشارة "الخليل بن أحمد الفراهيدي" لها وتفصيل "ابن جني" لتلك المعاني في معالجته لها.

ركز البحث على بيان افتقار الفرع للعلامة وحاجته إليها خاصة بعد أن وضع البحث دور العلامة سواء أكانت لفظية أو معنوية ووضح العلاقة بين الأصل والفرع وإثبات النحاة أنها علاقة إتمام وافتقار.

واستنبط البحث ملامح عامة للأصل منها البساطة والخفة وكذلك كثرة الاستعمال، والبعد الزمني أو السابق التاريخي وذلك من خلال عرض فرضيات الدرس اللغوي المعاصر وتصوره للصيغة اللغوية إبان نشأتها.

حيث عرض البحث للعلامة بوصفها طورا حدث في مرحلة اللصق التي تلت مرحلة الانفصال بالنسبة للمقطع اللغوي الذي يعبر عن فكرة بسيطة وهذه الفرضية تؤكد أن غير المعلم أصل للمعلم، وذلك من خلال الاستناد إلى ما حققته البنيوية في هذا المجال. واتخذ البحث فصيلة النوع في اللغة العربية ميدانا للتطبيق مع الاستعانة بما توصل إليه أساتذتنا من نتائج في لغات أخرى من خلال منجزات الدرس المقارن وكذلك التحليل التقابلي في اللغات التي لا تعتمد على علامة مثل الإنجليزية واللغة الفارسية واللغة الأردنية.

واستنبط البحث أن النظام الصرفي في اللغة العربية مختلف عن تلك اللغات في الاستعانة بالعلامة ، حيث تعتمد العربية على وضع علامة للتأنيث فقط دون التذكير، وهذا ما جعل نحاة العربية يقولون بأصلية المذكر في حين أن اللغات الأخرى إما أن تضع علامة للمذكر وكذلك علامة للمؤنث وكذلك للمحايد أو لا تعتمد على العلامة في نظامها.

كما وضح البحث دور العلامة في ربط الجنس في اللغة بالواقع ولو عن طريق المجاز وأنه ليس هناك علاقة منطقية بين الواقع واللغة، وأن تحديد علامة التأنيث في اللغة العربية لا تتمثل في العلامة "الناء والهمزة مقصورة أو ممدودة فقط"، ولكن للوصف والإسناد دورا مهما في تعيين المؤنث من المذكر في اللغة العربية.

كما بين البحث العلاقة بين علامة التأنيث والنظام الصرفي في اللغة العربية وأن هناك جانبا معجميا في المفردات يتحدد التأنيث والتذكير من خلاله. وبين البحث أن هناك بعض اللغات تعتمد هذا النظام في التمييز بين المذكر والمؤنث.

كما وضح البحث أن العلامة في النوع تختلف عنها في العدد في اللغة العربية من حيث الوظيفة وكذلك من حيث القول بالأصلية والفرع فهي في العدد علامة إعرابية بالإضافة إلى أنها تحدد العدد.

كما أثبت البحث أنه لا تأثير للجانب الديني في قول النحاة بالأصلية والفرعية في التأنيت والتذكير.

أظهر البحث دور العلامة في تعيين فصيلة العدد في اللغة العربية من حيث مطابقة العدد في اللغة العربية للعدد الحسابي، وذلك لأنه يتمشى مع المنطق والعقل. وأثبت البحث أن علامة التثنية في اللغة العربية قديمة ويدل على ثباتها الشعر الجاهلي والقرآن الكريم.

أثبت البحث أن فرعية علامة التثنية أدى إلى القول بفرعية المثني على المفرد وناقش البحث قضية القول بعدم المطابقة في المثني في بعض النصوص، وذلك على الرغم من دخول المثني في حيز الجمع، وأظهر البحث أن المطابقة ضرورية لأنها تؤدي إلى قوة المعنى وعدم تفكك أجزاء التركيب، ولكنها قد تخرج أساليب الكلام عليها لأسباب بلاغية تفيد في تقوية المعنى، ترابط التركيب كما وضح البحث.

وأثبت البحث عدم تردد علامة التثنية بين الألف والنون والياء والنون كما بين البحث بأن علامة التثنية مستنبطة من كثرة الاستعمال والطرده وأن وجود علامة التثنية في اللغة العربية دلالة على دقة اللغة في الاستعمال، وليس على بدائيتها كما يزعم بعض اللغويين.

كما عالج البحث علامة جمع المذكر السالم، وأن هذه العلامة للجمع وليست للتذكير، فالمذكر معلم، بعدم وجود العلامة أو العلامة الصفرية.

وهذه اللاحقة علامة إعرابية فرعية، وفرعيتها تدل على أن الجمع فرع على المفرد، كما أظهر البحث بأن نحاة العربية قالوا بأصلية المفرد في جميع اللغات ولا يقتصر القول بالأصل في المفرد على اللغة العربية فقط وأيدهم في هذا القول بعض اللغويين المحدثين.

بين البحث دقة العربية في أن جعلت للمؤنث جمعا خاصا به يختلف في علامته عن جمع المذكر، وكذلك في إعرابه إلا أن علامة إعرابه في حالة النصب علامة فرعية "الكسرة نيابة عن الفتحة" وهذه فرعية تؤدي إلى القول بفرعية الجمع وأصلية المفرد. وأبرز البحث أن التغير في بنية المفرد يؤدي إلى جموع التكسير، وناقش البحث

العلاقة بين العلامة والوزن الصرفي في جموع التكسير، وأثبت البحث بأن الجموع كلها
فرع عن المفرد، وأن العلامة هي وراء القول بفرعية المثني والجمع بأنواعه، لأن الذي
يؤدي إلى الجمع زيادة في المفرد، سواء أكان مذكرا أو مؤنثا.
وأظهر البحث دور العلامة في أنه يفيد درس التحويلي، فالقول بالأصلية مهم في
أنه ربما يلتقي والقول بالتركيب الباطني العميق والقول بالفرع يؤدي إلى تحويل البنية
العميقة إلى بنية السطح ومن هنا يبرز دور العلامة معاني التصريف الوظيفية من أنها
علامة للتأنيث وعلامة للجمع، وعلامة للإعراب.

الهوامش

- (٥٠) وذلك كما فعل جريم في اكتشاف القوانين الصوتية.
(٥١) د. عبده الراجحي ، اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص ١٧٨-١٩٣ .
(١) ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ط ١ / ٢٤٩ / ٢ .
(٢) د. منى إلياس القياس ص ٤٤ .
(٣) د. منى إلياس القياس ص ٢٥ .
(٤) د. أحمد سليمان ياقوت ، الكتاب بين المعيارية والوصفية ص ٥٨ .
(٥) الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ص ١٢ ، ١٣ .
(٦) د. حسن خميس الملح ، نظرية الأصل والفرع ص ٢٥ .
(٧) د. أحمد سليمان ياقوت ، علم اللغة التقابلي ص ٩١ .
(٨) د. عبده الراجحي . النحو العربي والدرس الحديث ص ١٤٦ ، د. مصون سليمان ياقوت ، العلامة في النحو العربي ص ١٥ ، حيث يذكر الدكتور ياقوت أن المعلم وغير المعلم من الجوانب التحويلية في النحو العربي ، علامة التأنيث ، علامة التنثية والتعريف ، والجمع .
(٩) د. عبده الراجحي ، النحو العربي والدرس الحديث ص ١٤٦ .
(١٠) مصطفى ناصف ، اللغة والتفسير والتواصل ص ٩٠ - - عالم المعرفة عدد ١١٣ - الكويت ١٩٩٥ م .
(١١) سيبويه ، الكتاب ٤٣٢ ، ٤٣١ تحقيق محمد عبد السلام هارون ط ١ بيروت ١٩٦١ م .
(١٢) ابن الأنباري - الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم ٢٨ ص ٢٣٥ ، ٢٤٥ / ١ .
(١٣) الزمخشري ، القسطاس المستقيم في علم العروض ص ٦٣ .
(١٤) د. حسن الملح . نظرية الأصل والفرع ص ٢٣ .
(١٥) الزجاجي : الإيضاح في علل النحو ص ٧٧ - .
(١٦) فندريس اللغة ص ١٢٥ - ترجمة عبد الرحمن الدواخلي ، ومحمد القصاص

- (١٧) الزبيدي - تاج العروس " أصل " وكذلك مجمع اللغة العربية - المعجم الكبير
" أصل " المجلد الأول - دار الكتب - القاهرة ١٩٧٠ .
- (١٨) ابن منظور - لسان العرب - " فرع " .
- (١٩) د. حسن الملح . نظرية الأصل والفرع ص ٢٣ - .
- (٢٠) د. محمود السمران ، علم اللغة ص ٦٥ - .
- (٢١) د. محمود السمران ، علم اللغة ، ص ٦٧ - .
- (٢٢) فنديس - اللغة - ص ١٢٥ - .
- (٢٣) د. نهاد الموسى ، نظرية النحو العربي ص ٤٠ - .
- (٢٤) د. تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ص ٢٠٦ - .
- (٢٥) السيوطي ، الأشباه والنظائر ٢٥٧ ، ٢٥٨ / ١ .
- (٢٦) سيبويه - الكتاب ٢٢ / ١ .
- (٢٧) ابن الأنباري ، الإنصاف ٢١٨ / ١ .
- (٢٨) المرادي - الجني الداني ٥٠٩ .
- (٢٩) سيبويه ، الكتاب ٢٢٢ / ٤ .
- (٣٠) ابن الأنباري الإنصاف ١٢٨ / ١ .
- (٣١) المرادي ، الجني الدراني ٥٠٧ .
- (٣٢) ابن الأنباري ، الإنصاف ٢٤١ / ١ .
- (٣٣) د. عبد الرحمن أيوب ، اللغة والتطوير ص ٣٩، ٤٠ - د. صلاح بكر ،
الأصلية والفرعية ص ٢٨٨ .
- (٣٤) د. عبد الصبور شاهين ، في التطور اللغوي ص ٤٨ - ط ٢ ، ١٩٨١ .
- (٣٥) ابن هشام ، أوضح المسالك ص ٢٥٦ - .
- (٣٦) د. رمضان عبد التواب ، التطور اللغوي ، علله وقوانينه ص ١٤ .
- (٣٧) السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو ٧٥ ، ٧٦ / ١ .
- (٣٨) ابن الخشاب ، المرتجل في شرح الجمل ص ٦٣ .
- (٣٩) ابن يعيش ، شرح المفصل ٨٨ / ٥ .

- (٤٠) السيوطي ، الأشباه والنظائر ٢/٢٨٢ .
- (٤١) السيوطي . همع الهوامع ١ / ٦١ .
- (٤٢) د. نهاد الموسي ، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر الحديث ص:١٠٠ .
عمان ١٩٨٧ م ، ط ٢ .
- (٤٣) د. محمود السعران - علم اللغة ص ٣٥ .
- (٤٤) د. أحمد سليمان ياقوت ، في علم اللغة التقابلي ص ١٠٢ .
- (٤٥) من الآية ١٧٦ من سورة النساء .
- (٤٦) من الآية ٣٤ من سورة النساء .
- (٤٧) من الآية ٢٨٢ سورة البقرة .
- (٤٨) د. أحمد سليمان ياقوت ، في علم اللغة التقابلي ص ١٠٦ .
- (٤٩) ابن جني - الخصائص ٤١٥ / ٢ .
- (٥٠) السيوطي ، الشباه والنظائر ٣ ، ٤ / ١ ، وكذلك تأثر النحو العربي بعلم الكلام - انظر د. عبده الراجحي " النحو العربي والدرس الحديث ص:١٠٠ .
- (٥١) د. أحمد سليمان ياقوت في علم اللغة القابلي ص ١٠٨ . ابن الخشاب، المرئط في شرح الجمل ص ٦٣ .
- (٥٢) د. إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ص ١٤٣ .
- (٥٣) د. عبده الراجحي - النحو العربي والدرس الحديث ص ١٤٦ .
- (٥٤) المعجم الوسيط ص ٣٤٥ - مجمع اللغة العربية - ١٩٧٣ م ، البقية ص ٢٠٢ ، كتاب المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ص ٨،٩ ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة .
- (٥٥) د. محمد عبد الدايم ، الأجناس ص ٧٨ .
- (٥٦) ARNOLD SMITH GRONN USE OF WORLD P.VIII
- (٥٧) ابن خلكان ، وفيات الأعيان ٤٦٨ ، ٤٨٧ / ٣ .
- (٥٨) د. حسن الملقح " نظرية الأصل والفرع " ص ٧٦ .
- (٥٩) CRYSTAL ENCYCLOPEDIA OF LANGUAGE P93.
COMBRIDGE.

- د. أحمد سليمان ياقوت في علم اللغة التقابلي ص ١١٣ . (٦٠)
- د. إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ص ١٦٤ . ط ٢ - الانجلو - القاهرة . (٦١)
- د. محمود السعران ، علم اللغة ص ٢٣٢ . (٦٢)
- ابن جني ، الخصائص ٤١٣ / ٢ . (٦٣)
- د. محمود السعران ، علم اللغة ص ٧٦ . (٦٤)
- د. محمود السعران علم اللغة ص ٢٣٥ . (٦٥)
- د. أحمد سليمان ياقوت في علم اللغة التقابلي ص ١٠٨ . (٦٦)
- د. أحمد سليمان ياقوت ، في علم اللغة التقابلي ص ١١١ . (٦٧)
- د. محمود سليمان ياقوت " العلامة في النحو العربي ص ١٠٧ . (٦٨)
- د. نهاد الموسى ، نظرية النحو العربي ص ٤١ . (٦٩)
- د. زكريا إبراهيم ، مشكلة البنية ص ٤٤ . (٧٠)
- (*) والمدرسة التحويلية إنما تطورت عن المدرسة البنيوية وسواء أنظر إلى هذا التطور على أنه استقلال فقيل المدرسة التحويلية ، وهذا هو المأخوذ به حاليا ، أو قيل أنه امتداد فقيل أنها إحدى اتجاهات البنيوية .
- . BLOOM FIELD, LEONARD, LANGUAG P270 (٧١)
- د. عبد الفتاح البركاوي " الفصحى ولهجاتها " ص ٧٦ . (٧٢)
- د. محمود فهمي حجازي - علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ص ٣٣ . (٧٣)
- دار غريب ، القاهرة ١٩٧٠ م .
- سيبويه ، الكتاب ٢٣٨ / ١ . (٧٤)
- سيبويه ، الكتاب ٢٣٩ / ٩ ، د. أحمد سليمان ياقوت في علم اللغة التقابلي ص ١٠٠ . (٧٥)
- د. أحمد سليمان ياقوت . في علم اللغة التقابلي ص ١٠١ . (٧٦)
- فندريس اللغة ص ١٢٧ ، ١٢٨ . (٧٧)
- د. أحمد سليمان ياقوت في علم اللغة التقابلي ص ١١١ . (٧٨)
- د. صلاح الدين بكر ، قضية الأصالة والفرعية في النحو العربي ص ٣٦ . (٧٩)

- (٨٠) د. أحمد سليمان ياقوت ، في علم اللغة التقابلي ص ١٠٩ .
- (٨١) د. محمود السعران ، علم اللغة ص ٣٣٦ .
- (٨٢) د. أحمد سليمان ياقوت ، في علم اللغة التقابلي ، ص ١٠٨ .
- (٨٣) د. أحمد سليمان ياقوت ، في علم اللغة التقابلي ص ١٠٨ ، ١٠٩ .
- (٨٤) د. عبد المنعم حسين ، قواعد اللغة الفارسية ص ٣٣ .
- (٨٥) د. محمود السعران . علم اللغة ، ص ٢٣٥ .
- (٨٦) "preferences in the Greek "and some romon " , Studies in the history of we start ling language categories. Cambridge university press .p11."1986 "
- (٨٧) د. رمضان عبد التواب ، التطور اللغوي ، مظاهره ، علله ، قوانينه ص ١٤ .
- (٨٨) سيوييه ، الكتاب ٢٢ / ١ .
- (٨٩) المبرد ، المقتضب ١٠٣ / ٢ ، وشرح المفصل ٥١ / ١ .
- (٩٠) ابن الأنباري ، الإنصاف ٢٣٧ / ١ .
- (٩١) د. علي أبو المكارم ، المدخل إلى دراسة النحو العربي ٢٠٢ / ١ .
- (٩٢) السيوطي ، المزهر في علوم اللغة ١٧٣ / ٢ .
- (٩٣) السيوطي همع الهوامع ٤٢ / ١ .
- (٩٤) د. أحمد الرصد . الاختصار ص ٢٠ .
- (٩٥) ابن الأنباري ، أسرار العربية ، ص ٤٧ ، ٤٨ ، د. حسين محمد ص . الأصل والفرع ص ٢٨٢ .
- (٩٦) د. عبد الفتاح البركاوي ، الفصحى ولهجاتها ص ٧٦ .
- (٩٧) سورة "ق" من الآية ٧ .
- (٩٨) د. إبراهيم السامرائي ، في فقه اللغة المقارن ص ٧٥ .
- (٩٩) د. إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ص ٨٤ .
- (١٠٠) د. أحمد سليمان ياقوت ، في علم اللغة التقابلي ص ١٢٩ .
- (١٠١) د. إبراهيم السامرائي ، فقه اللغة المقارن ص ٧٥-٩٢ .

- (١٠٢) السيوطي ، همع الهوامع ١٤٣ / ١ .
- (١٠٣) د. رمضان عبد التواب ، التطور اللغوي ص ١١ .
- (١٠٤) د. أحمد سليمان ياقوت ، في علم اللغة التقابلي ص ١٣٥ .
- (١٠٥) د. عبد الصبور شاهين . في التطور اللغوي ص ٨٤ .
- (١٠٦) المبرد ، المقتضب ١٥٣ / ٢ .
- (١٠٧) السيوطي همع الهوامع ١٤٣ / ١ .
- (١٠٨) الزمخشري ، الكشاف ٣/٢٧ ، الطبري ، تفسير ١٢٠ / ١٧ .
- (١٠٩) الرضى ، شرح الكافية ١٧٢ / ٢ ، ١٧٣ / ٣ .
- (١١٠) ابن قتيبة ، تأويل مشكل القرآن ص ٣٦ .
- (١١١) أبو زيد ، النوادر ص ٥٨ ، ابن فارس ، صاحب ص ٢٠ .
- (١١٢) د. إبراهيم السامرائي ، فقه اللغة المقارن ص ٨٧ .
- (١١٣) د. إبراهيم السامرائي ، فقه اللغة المقارن ص ٨١ .
- (١١٤) الرضى ، شرح الكافية ٣٢ / ١٤ .
- (١١٥) ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ٣٢ / ٣ ، الداني ، التيسير ص ٤٦ *
باب الإمالة " . (١) ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ٦٢ .
- (١١٦) الرضى ، شرح الكافية ، ٣٢ / ١ .
- (١١٧) ابن هشام الأنصاري - أوضح المسالك ٢٤٦ - ٢٤٨ / ٣ باب كيفية التنثية .
- (١١٨) د. إبراهيم السامرائي ، فقه اللغة المقارن ص ٨٢ .
- (١١٩) سورة فصلت من الآية ١١ .
- (*) والمطابقة إنما تكون في الصيغ الصرفية والضمائر ولا تكون في الأدوات ولا الظروف إلا في النواسخ المنقولة عن الفعلية ، وتكون المطابقة فيما يأتي :-
- ١- العلامة الإعرابية / ٢- الشخص (التكلم ، الخطاب ، الغيبة) / ٣- العدد (الأفراد ، التنثية ، الجمع) / ٤- النوع (التذكير - التأنيث) / ٥- التعريف والتكثير .
- (١٢٠) د. إبراهيم السامرائي - فقه اللغة المقارن ص ٨٣ .
- (١٢١) سورة الحج من الآية ١٩ .

(١٢٢) السيوطي همع الهوامع ٤١ / ١ .

(١٢٣) سورة الكهف من الآية ٣٣ .

(١٢٤) إبراهيم السامرائي فقه اللغة المقارن ص ٨٢ .

(١٢٥) سورة الحجرات من الآية ٩ .

(١٢٦) الصبان ، حاشية الصبان ج ٢ .

(١٢٧) عباس حسن ، النحو الوافي ١/١١٠ هامش ١ .

(١٢٨) السيوطي ، همع الهوامع ١/١٦٦ .

(١٢٩) السيوطي ، المزهري ١٩٩-٢٠١/٢ .

(١٣٠) السيوطي ، المزهري ١/٢١١ .

(*) د. تمام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢١٢ ، ٢١٣ . "أما العند فيتطلق

الاسم والاسم والصفة والصفة ، والاسم والصفة ، والضمير والمبتدأ وإند

الفعل الذي في جملة خبره من حيث الإفراد والتنثية والجمع ، ثم ما يعود على

كل ذلك من الضمائر يكون مطابقاً له في العند - ووجود المطابقة يقوي الصلة

بين المتطابقين فتكون هي نفسها قرينة على ما بينها من ارتباط في المعنى ،

وتكون قرينة على الباب الذي يقع فيه ويعبر عنه كل منهما ، فبالمطابقة تتوق

الصلة بين أجزاء التراكيب التي تتطلبها ، وبدونها تتفكك العرى وتصبح

الكلمات المتراسة منعزلاً بعضها عن بعض ويصبح المعنى صير لئلا ،

فالمطابقة قرينة لفظية على المعنى المراد .

(١٣١) د. إبراهيم السامرائي - فقه اللغة المقارن ص ٨١ .

(١٣٢) اسم الجمع ما يدل على أكثر من اثنين ولا مفرد له من لفظه كـ "كزمره وقرقة"

اسم الجنس الجمعي ما دل على مطلق الجنس للمفرد الذي آخره ناء لكثب

وباء النسب "كزمره وشجرة" وقد يكون الجمع آخره ناء كما في كلمة .

أحمد سليمان باقوت في علم اللغة النقبالي ص ١٣٨ .

(١٣٣) د. إبراهيم السامرائي ، فقه اللغة المقارن ص ٨٢ .

(١٣٤) د. إبراهيم السامرائي ، فقه اللغة المقارن ص ٨٣ .

(١٣٥) د. إبراهيم السامرائي . فقه اللغة المقارن ص ٨٣ .
(١٣٦) د. إبراهيم السامرائي . فقه اللغة المقارن ص ٨٣ .
(١٣٧) د. رمضان عبد التواب ، التطور اللغوي ، مظاهره وعلله وقوانينه ص ١١ .
(١٣٨) ومن العلماء من ربط فكرة الأصل والفرع في النحو العربي " العدد " بفكرة أصل الوجود ، بحيث يصبح الكون كله دليلا على وجود الله ، دلالة الأثر على المؤثر انظر للتفصيل د. حسن الملق ، الأصل والفرع ص ١٣١ .

(٩) وللتفصيل في أوزان جموع القلة والكثرة انظر شرح ابن عقيل ٢/٤٥٤ ، وتعليق وهوامش الشيخ محي الدين على الشرح ، وكذلك - سيبويه - الكتاب ١٧٦ / ٢ ، وشرح الأشموني ، حاشية الصبان ٦١٨ / ٤ .

(١٣٩) Ardener ,social.Anthropology and longuge p. 130 toy istok publication, london 1971 وكذلك د. أحمد سليمان ياقوت ، في علم اللغة التقابلي ص ١٣٠ .

(١٤٠) د. عبده الراجحي - اللغة وعلوم المجتمع ص ١٧ ، ويعد فندريس من أنصار القول بتخلف اللغات التي أقيمت على التثنية . فندريس ، اللغة ص ٤٣٠ . وقد فصل فندريس القول في اللغات التي بها مثنى والتي لا توجد فيها تلك الظاهرة وذلك في قوله: "فمن اللغات ما كان فيها مثنى ، والهندية الأوربية كان فيها مثنى أبقى عليه الزمن التاريخي فترة طويلة أو قصيرة على حسب اللغات ، ثم أبعدها جميعا شيئا فشيئا .

(١٤١) ابن هشام الأنصاري ، أوضح المسالك ٢٤٩ / ٣ (ويحذف لهذا الجمع ياء المنقوص وكسرتها " القارضون " وألف المقصور دون فتحها " المؤمنون " ويعطي الممدود حكمة في التثنية " وضاء " " وضاؤون " : انظر ابن هشام ، أوضح المسالك ٢٤٩ / ٣ .

(٩) والاسم الذي يجمع جمع مذكر سالما نوعان : أحدهما " العلم " والآخر : الصفة ، فإن كان علما فلا بد أن تتحقق فيه الشروط الآتية : ١- أن يكون علما لمذكر ، عاقل - خاليا من تاء التأنيث الزائدة ، ومن التراكيب ، وعلامة تثنية أو جمع .)

- التفصيل ، عباس حسن النحو الوافي ٢٧ / ١ .
- (١٤٢) عباس حسن ، النحو الوافي ١٢٦ / ١ .
- (١٤٣) د. إبراهيم السامرائي - فقه اللغة المقارن ص ١١٢ .
 (*) أما اللغويون فقد يطلقون كلمة "الجمع" على المثنى ، فالجمع عندهم ما دل على اثنين أو أكثر وإذا كان جمع المذكر السالم عند النحاة دالا على أكثر من اثنين فما حدود هذه الزيادة ، تنحصر في ثلاثة وعشرة وما بينها ، ولا تزيد على العشرة أم تزيد ؟ لمزيد من التفصيل - عباس حسن النحو الوافي ١٢٥ / ١ .
- (١٤٤) عبد القاهر الجرجاني ، المقتصد في شرح الإيضاح ١٨٣ ، ١٨٥ / ١ .
- (١٤٥) د. علي أبو المكارم ، المدخل إلى دراسة النحو العربي ٣٠٣ / ١ .
- (١٤٦) د. تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ص ٩٠ .
- (١٤٧) د. حسين محمد حسن ، الأصل والفرع ص ١٦٣ .
- (١٤٨) د. إبراهيم السامرائي ، فقه اللغة المقارن ص ١١٢ .
- (١٤٩) سورة المرسلات من الآية ٣٣ .
- (١٥٠) الزمخشري ، الكشاف ٦٨٠ / ٤ .
- (١٥١) سورة يوسف من الآية ١٠ .
- (١٥٢) الزمخشري ، الكشاف ٤٤٧ / ٢ .
- (١٥٣) للتفصيل - ابن هشام ، أوضح المسالك ٢٤٩ - ٢٥٣ / ٣ .
- (١٥٤) عباس حسن ، النحو الوافي ١٧٤ / ١ هامش ٤ .
- (*) د. طاهر حموده - أسس الإعراب وشكلاته ص ٢١، ٢٢ .
- (١٥٥) د. حسين محمد حسن ، الأصل والفرع ص ٨٩ .
- (١٥٦) الرضى ، شرح الكافية ١٩٠ / ٢ .
- (١٥٧) ابن يعيش ، شرح الفصل ١٥ / ٥ .
- (*) للتفصيل في التسمية ، والأوزان انظر . عباس حسن ، النحو الوافي ٥٧٧ / ٤ .
- باب جمع التكسير .
- (١٥٨) عباس حسن ، النحو الوافي ٥٧٧ / ٤ .

- (١٥٩) د. إبراهيم السامرائي فقه اللغة المقارن ص ٩٦ .
- (١٦٠) د. إبراهيم السامرائي - فقه اللغة المقارن ص ١١١ ، ١١٢ .
- (١٦١) السابق - فقه اللغة المقارن ، ص ١١٣ ، دراسات في اللغة ص ٨٢ .
- (١٦٢) جموع التكسير في العربية قديمة ولكن ليس هناك ما يثبت أنها أقدم من الجموع الصحيحة ، فالشعر الجاهلي جاء مشتقاً على جمع الجمع بجميع أنواعه ، والأوزان التي استنبطها علماء العربية لجمع التكسير ، إنما كانت من مادة هذا الشعر العالي في فصاحته وبيانه .
- (*) للتفصيل في تداخل أوزان جموع الكثرة والقلة حاشية الصبان ص شرح الأسموني ٤/٨٨ ، وجموع التكسير ليس لها ضابط يحددها من حيث الوزن ولا من حيث دلالتها شرح ابن عقيل ٤٥ / ٢ .
- (١٦٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ٥١ / ١ ، السيوطي ، همع الهوامع ٢١ ، ٢٢ .
- (*) أما كون جموع التكسير تحتفظ بالطابع المحلي " ربما اللهجي " في عصر النبوة فهذا لا ينقص من مصداقيتها بقدر ما يضيف عليها منهجية الوصف ، وذلك لأن اللغات " اللهجات " في ذلك العصر كلها حجة كما ذكر ابن جني " اختلاف اللغات وكلها حجة ، واللغة الفصحى لا تخرج عن كونها لهجات -- ، أو أن اللهجات خرجت عنها -- أما الاستشهاد بأن العبرية أو الحبشية فيها بعض صيغ جمع التكسير من عدمه فهذا دليل لا يرقى لأن يثبت قضية استعمال لغوي لأوزان متعددة مثل جموع التكسير في العربية ، خاصة وأن اللغة العبرية والحبشية أيضاً قد انتابها ظروف تغيير كثيرة جداً ، فاللغة العبرية الحالية مختلفة في كثير من أشكالها عن اللغة العبرية القديمة .
- (١٦٤) ابن الأنباري ، أسرار العربية ص ٤٨ ، ٤٩ .
- (١٦٥) ابن يعيش - شرح المفصل ١/٥١ .
- (١٦٦) د. صلاح بكر - الأصالة والفرعية ص ١٤٨ .
- (١٦٧) د. تمام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٨٩ .
- (١٦٨) د. تمام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

- (١٦٩) رضى الدين الاسترأبادي - شرح الكافية ٢٨ / ١ .
- (١٧٠) د. صلاح بكر - قضية الأصالة والفرعية ص ١٤٥ .
- (١٧١) د. إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، والدكتور إبراهيم أنيس رأي مخالف لجمهور النحاة الذين يرون بدلالة الحركات على معان صرفية نحوية ، وكان أستاذنا رحمه الله يتبع قطرباً في رأيه في دلالة الحركة على معنى نحوي :
الفتح ، الرفع ، الجر ، " الفاعلية ، المفعولية " .
- (١٧٢) ابن الجزري. شرح الجزرية الشيخ زكريا الأنصاري.
- (١٧٣) د.كمال بشر الأصوات ص ٨١ .
- (١٧٤) د.صلاح بكر ، قضية الأصلية والفرعية ص ١٤٦ .
- (١٧٥) د.أحمد سليمان ياقوت ، في علم اللغة التقابلي ص ١٢٦ .
- (١٧٦) د.تمام حسان، مناهج البحث والتفصيل د.أحمد سليمان ياقوت ، في علم اللغة التقابلي ص ١٣٤ ولأستاذنا الدكتور تمام حسان رأي مخالف لما رآه الدكتور سليمان ياقوت .
- (١٧٧) فنديس ، اللغص ١٢٧ . قال بهذا الرأي الخليل وسيبويه وفصل القول فيه ابن جني ، وكان الخليل قد تلقفها من مقولة أبي السود وهو يقول لكاتبه : إذا رأيتني فتحت شفتي ، وكسرت شفتي ، وضممت شفتي ، فكانت الفتحة والكسرة والضممة الحركات القصيرة " ثم إذا مطلت صارت حركات طويلة / الخصائص ، ابن جني .
- (١٧٨) د. إبراهيم أنيس - من أسرار اللغة ص ٨٤ .
- (١٧٩) د. أحمد سليمان ياقوت ، في علم اللغة التقابلي ص ١٢٩ .
- (١٨٠) السابق ص ١٣٥ ، د. حسن محمد حسن ، الأصل والفرع ص ١٦٢ ، ١٦٣ .
- (١٨١) مجلة مجمع فؤاد الأول ص ٨٤ ١٩٣٩ رأي لجنة الأصول ، الشيخ أحمد على الاسكندراني .
- (١٨٢) ابن الأنباري - أسرار العربية ص ١١٨ ، وللتفصيل د. أحمد البكري - دراسات نحوية في القرآن ، العدد والمجرورات ص ٢٠ .
- (١٨٣) السيوطي ، همع الهوامع ص ١٤٩ / ٢ ، د. حسين محمد حسن ، الأصل والفرع ص ١٦٥ .

المراجع والمصادر

أولاً: المراجع والمصادر العربية:

- ١- إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة / الأنجلو ١٩٥٠ م ، المعجم الوسيط . نشر مجمع اللغة العربية - الطبعة الثانية - دار المعارف ١٩٧١م، د. إبراهيم أنيس وآخرون.
- ٢- إبراهيم السامرائي: فقه اللغة المقارن - بغداد - ١٩٦١ م / دراسات في اللغة - بغداد ١٩٦٢ م .
- ٣- أحمد سليمان ياقوت : في علم اللغة التقابلي - دار المعرفة الجامعية إسكندرية ١٩٩٢ / الكتاب بين المعيارية والوصفية - دار المعرفة الجامعية إسكندرية ١٩٩٠م - ظاهرة الإعراب وتطبيقها في القرآن الكريم - دار المعرفة الجامعية إسكندرية ١٩٩٢م
- ٤- أحمد عبد المنعم الرصد : الاختصار - مطبعة حسان - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤ م .
- ٥- احمد ماهر البقري: دراسات نحوية في القرآن - (العدد والمجرورات) مؤسسة شباب الجامعة - إسكندرية ١٩٨٢ م .
- ٦- الأشموني: شرح الأشموني على حاشية الصبان - طبع عيسى البابي الحلبي - دار نشر إحياء الكتب العربية - دمشق .
- ٧- ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين - التجارية ١٩٥٥، أسرار العربية تحقيق محمد بهجة البيطار ١٣٧٧ .
- ٨- البيضاوي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل - ليزيك - ١٨٤٦م .
- ٩- تمام حسان: مناهج البحث في اللغة - الأنجلو - ١٩٩٠ - القاهرة، اللغة العربية ، معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩م .
- ١٠- الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر مرجان - منشورات وزارة الثقافة .
- ١١- ابن الجزري: النشر في القراءات العشر - دمشق - ١٣٤٥ / العراق ١٩٨٢م .
- ١٢- ابن جني: الخصائص - دار الكتب المصرية - ١٣٧٨ / ١٩٥٦ م .
- ١٣- حسن خميس الملوخ: نظرية الأصل والفرع - دار الشروق - عمان ٢٠٠١م .
- ١٤- حسين محمد حسن: الأصل والفرع دراسة نحوية - دار المعرفة الجامعية ١٩٩١م .

- الأصل والفرع دراسة صرفية - دار المعرفة الجامعية ١٩٩١ م.
- ١٥- ابن الخشاب (أبو أحمد عبد الله): المرئجل في شرح الجمل / تحقيق علي حيدر - دمشق ١٩٧١ م.
- ١٦- ابن خلدون: المقدمة - المكتبة التجارية - مكة المكرمة - ١٩٧٧ م - ١٤١٧ هـ.
- ١٧- ابن خلكان: وفيات الأعيان - بولاق ١٢٧٥ هـ.
- ١٨- الداني (أبو عمرو الداني): التيسير في القراءات السبع - بغداد ١٩٣٠ تحقيق برتزل.
- ١٩- الرضي (محمد بن الحسن): شرح كافية ابن الحاجب - مطبعة الشركة العثمانية - اسطنبول ١٣١٠ هـ.
- ٢٠- رمضان عبد التواب: التطور اللغوي - مظاهره وعمله وقوانينه - الخانجي ١٩٨٠ م،
ودار الرفاعي - الرياض.
- ٢١- الزبيدي (محمد بن الحسين): طبقات النحويين واللغويين تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط ٢ دار المعارف - القاهرة
- ٢٢- الزبيدي (محمد مرتضي الحسيني) تاج العروس في جواهر القاموس - المطبعة الخيرية مصر ١٣٠٧ هـ
- ٢٣ - الزجاجي . الإيضاح في علل النحو . تحقيق د. مازن المبارك - دار العروبة ١٩٥٢ م
- ٢٤ - د. زكريا إبراهيم - مشكلة البنية (أضواء على البنيوية) دار مصر للطباعة بالفجالة دون تاريخ
- ٢٥ - الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر) القسطاس المستقيم في علم العروض تحقيق بهيجة باقر الحسيني بغداد ١٩٩٦ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل - القاهرة ١٩٤٦ م
- ٢٥- أبو زيد - النوادر - بيروت ١٩٨٤ م
- ٢٦- سيبويه - الكتاب - بولاق ١٩٤٥ م
- ٢٧ - السيوطي - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - دون تاريخ
المزهر في علوم اللغة وأنواعها تحقيق أحمد جاد المولي دار إحياء الكتب -

القاهرة ١٩٥٨ م

الأشباه والنظائر - حيدر آباد - ١٣٥٩ هـ.

٢٨- الصبان (محمد بن علي) - حاشية الصبان مطبعة عيسى الجابي الحلبي - (دار إحياء الكتب العربية

٢٩- د. صلاح بكر قضية الأصالة والفرعية في دراسة النحو العربي - مطبعة ذات النطاقين القاهرة ١٩٩١

٣٠- د. طاهر حموده - أسس الإعراب ومشكلاته الدار الجامعية للطباعة والنشر الإسكندرية

٣١- الطبري - جامع البيان عن تأويل القرآن - القاهرة - ١٣٢١ هـ - ١٩١٣ م

٣٢- عباس حسن - النحو الوافي دار المعارف - مصر ١٩٨٣ ط٦

٣٣- أبو عبيده - مجاز القرآن - تحقيق فؤاد سركين - القاهرة ١٩٥٥ م

٣٤- ابن عقيل (قاضي القضاة بهاء الدين) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - السعادة مصر ١٩٦٥ م

٣٥- د. عبد الرحمن أيوب - اللغة والتطور معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٩ م

٣٦- د. عبد الصبور شاهين - في التطور اللغوي ط٢ - مؤسسة الرسالة ١٩٥٨ م

٣٧- د. عبد الفتاح البركاوي . الفصحى ولهجاتها دراسة تاريخية مقارنة - القاهرة ١٩٨٤ م

٣٨- د. عبد النعيم حسنين - قواعد اللغة الفارسية.

٣٩- د. عبده الراجحي اللغة وعلوم المجتمع - الإسكندرية ١٩٧٧ م

النحو العربي والدرس الحديث - دار المعرفة الجامعية - إسكندرية ١٩٧٧ م

اللهجات العربية في القرارات القرآنية - دار المعارف ١٩٦٨ م

٤٠- د. على أبو المكارم - المدخل إلى دراسة النحو العربي ط١ - ج١، ٢، ١٩٨٠، ١٩٨٢

٤١- ابن فارس - الصباحي في فقه اللغة - تحقيق مصطفى الشويمي - القاهرة ١٩١٠ م

٤٢- فندريس - اللغة - ترجمة الدواخلي ، د. القصاص - الأنجلو ١٩٥٠ - القاهرة

٤٣- ابن قنبة - تأويل مشكل القرآن - القاهرة ١٩٧٣ م

٤٤- د. كمال بشر - علم اللغة العام - الأصوات - دار المعارف ١٩٧١ م

٤٥ - المبرد - المقتضب تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة - المجلس الأعلى للشنون

الإسلامية ١٩٦٣ م

٤٦ - د. محمد عبد الدايم - الأجناس دار النهضة العربية - القاهرة

٤٧ - د. محمود السمران - علم اللغة مقدمة القارئ العربي - دار المعارف ١٩٦٢ م

٤٨ - د. محمود سليمان ياقوت - العلامة في النحو دار المعرفة الجامعية - إسكندرية

١٩٩٣ م

٤٩ - د. محمود فهمي حجازي - علم اللغة العربية (مدخل تاريخي مقارن) دار غريب القاهرة

٥٠ - د. مصطفى ناصف اللغة والتفسير والتواصل سلسلة علم المعرفة - الكويت عدد

١٩٣ - ١٩٩٥ م

٥١ - المرادي (الحسن بن قاسم) الجنى الداني في حروف المعاني تحقيق د- فخر

الدين قيادة الآفاق بيروت ط ٢ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣

٥٢ - ابن منظور (جمال الدين محمد) لسان العرب بيروت - ١٩٧٨ م

٥٣ - د. منى إلياس - القياس في النحو - دار الفكر - ط ١ - دمشق ١٩٨٥ م

٥٤ - د. نهاد موسى - نظرية النحو العربي في ضوء النظر اللغوي الحديث - دار

البشر عمان ط ٢ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٧ م

٥٥ - ابن هشام - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك شرح الشيخ عبد المتعال الصعدي

مكتبة الآداب القاهرة ١٩٨٢ م

٥٦ - ابن يعيش . شرح المفصل - المطبعة المنيرية - القاهرة

ثانيا: المراجع الأجنبية :

57-A RDENER,SOCLAL.Anthropology and language.to yistok
publicotion lonodon 1971.

58-ARDOLD smith . grom and usof word p iii.

59-bloom field , leoard . language.

60-crystal - encyclopedia of lanuage .comradge.

61-collinge.ne.greek (and some roman) profereces in language
categories .university preis (1986).